



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي بنكي

العنوان

دور التأمينات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية 2013-2018

بإشراف الأستاذ الدكتور: مصعب بالي

من اعداد الطلبة :

- بري ابن سينا
- حفوطة محمد
- قدير الزهرة

لجنة المناقشة

رئيسا	استاذ محاضر أ	عبد الله عياشي
مناقشا	أستاذ محاضر ب	خلادي نور اليقين
مشرفا	استاذ محاضر أ	بالي مصعب

السنة الدراسية 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ بَرِّهِمْ أَنْ يُقْرِضُوا قَرْضًا

الاهداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة اعوام كان هدفنا فيها واضحة وكنا نسعى في كل يوم لتحقيقه والوصول اليه وشكرا لله أولا واخيرا على أن وفقنا وساعدنا على ذلك ثم اتقدم بالشكر الى القلب الحنون الى من انار لي دعائها حياتي والدتي العزيزة اطل الله في عمرها واحسن عملها أسال المولى أن يشفيها الى ابي الغالي اطل الله في عمره ورزقه الصحة والعافية إلى اخي الحبيب عثمان الذي كان ولا زال نعم الأخ إلى اخواتي الحبيبات ابتسام، إيمان، رانيا راجيا من المولى أن تحفظهم لي يا رب والى كتاكيتنا، منار الهدى، ايدو، ياسين، إلى من هم كالنور للعين زملائي خاصة و أصدقائي الذين كانوا لي نعم الصحبة إلى من شاركني هذا الجهد وإلى كل من ملئ قلبي ولم يسعه قلبي ، إلى قارئ السطر وكل من أعرفهم

ابن سيناء

الإهداء

أرفع قلمي لأهدي ثمرة جهدي لسبب وجودي ، إلى الأمل الذي أضاءه دربي ، لمن شكرهما عجز قلمي ، إلى من قال فيهما الرحمان «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» الإسراء الآية 24.

أمي الغالية التي غمرتني بعطفها و التي ترعرت بين أحضانها وارتويت من ينبوع عطفها و حنانها حفظها الله وأطال في عمرها.

ابي الذي رعاني و أحسن تربيتي ، وكبرني في طاعة الله طلبت العلم ولم ييخل علي بشيء و لولاه لما بلغت أن أشرب من ينبوع العلم والمعرفة حفظه الله طال في عمره.

إلى أُملي وقرّة عيني أخواني الأعزاء كل واحد باسمه و إلى كل الأقارب و الأعمام و الأخوال . الى كل الأصدقاء في الحياة الجامعية ، و اخص بالذكر من رافقوني في هذا

البحث

الى كل من علنا حرفا او قدم لنا نصحا

الى كل من ذكرهم قلبنا و لم يكتبهم قلمنا

محمد

الإهداء

إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا، الحمد لله

تعالى بقدرته جل جلاله ، يلين الصغر ويسهل الصعب ، نشكره سبحانه وتعالى على

منحه لنا من نعمة العقل والمعرفة " إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ،

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

. إلى أنبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود ، إلى ألمع ذرة تحدى لها العيون.

إلى أحن وأرق أم حنون تحزن لحزني وتفرح لفرحي ، إلى من لم تتوان لحظة واحدة

بالدعاء لي إلى أمي الغالية ، فوزية حفظها الله وأطال لي في عمرها . إلى الرجل الذي

اعتز بكنيته إلى اعز إنسان في قلبي أبي السبتي حفظه الله لي و أطال في عمره.

.إلى من لا توفي الكلمات حق فضله ، إلى من يعجز اللسان عن شكره ، إلى أعظم وأنبل

إنس منحه الله لي خطيبي العزيز سليم أطال الله في عمره وبارك لي فيه.

إلى كل من أحببتهم وأنست بحبهم وجمعنا حلو الحياة ومرها تحت سقف الأسرة إخوتي

البكر زوهير، وعيسى، وعبد الرحمان، ومحمد، حفظهم الله و رعاهم ووقفهم في حياتهم

يا رب وأدامهم الله سندا لي.

والى كل الأقارب والأهل الأفاضل . إلى أخوتي الأعزاء في المذكرة ابن سينا و محمد

أتمنى لهما النجاح و التوفيق و السعادة في مسار حياتهما والى كل صدقاتي :هناء ،

صبرينة ، نادية، عبير ،أحلام ،شاهيناز . والى بنات عمي حفظهم الرحمان سليمة و

شهرزاد.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي والى كل من سعدنا ولو بابتسامة.

زهرة

شكر وتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم والداي على كل مجهوداتكم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها، وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور (مصعب بلي) على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع، كما أن شكري موجه لإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية جزاهم الله خيرا

ملخص:

تتمتع شركات التأمين بأهمية كبيرة لذلك أعطتها الدول اهتماما خاصا لأن التأمين يحتاجه الإنسان لتفادي الخسائر . إن للتأمين دور مزدوج حيث يقوم بتلبية حاجيات المؤمنين و تجميع المدخرات التي يمكن استثمارها في عدة مشاريع اقتصادية تحقق أرباح ، تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني و المساهمة في النمو الاقتصادي و الجزائر كغيرها من الدول النامية قطاعها التأميني ما زال يعاني الضعف و النقص ، بالرغم من مشاكل و معوقات تقف أمام شركات التأمين، حيث تهدف هذه الدراسة الى ابراز تأثير قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية وكذا ايضاح الدور الكبير الذي يلعبه التأمين في الاقتصاد، وتظهر أهمية البحث كونه يتناول شراسة قطاع هام في اقتصاد أي بلد وهو قطاع التأمين كونه يعتبر وعاء الخارجي يساهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى استثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية، ومن الأجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري ، والمنهج التاريخي لدراسة تطور السوق التأمين الجزائري مع مراعاة التسلسل الزمني للتطورات الحاصلة ، كما اعتمدنا التحليلي في الجزء التطبيقي، من الدراسة تم التوصل إلى ان ان لشركات التأمين دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال المساهمة في تمويل و توفير الاحتياجات المالية لمختلف الأنشطة الاقتصادية ،الوضع المادي للأفراد الذي يلعب دورا مهما في زيادة أو انخفاض الوعي التأميني ، عدم ثقة الأفراد بشركات التأمين

الكلمات المفتاحية: التأمين، تعويضات، مؤسسات التأمين الجزائري، النمو الاقتصادي، استثمارات

Résumé :

Company of insurance have Grande important for this countries give her spastic important .because the (insurance) human need this for illness risks. Insurance has a double role .where insurance grant the needs of their insured clients and colliding pooling with can be invested in economical projects to gain profits with leads to the raise of the national economy as well as contrib. butting in the economical growth.

Algeria like Most developing countries her insurance sector still scuffling from weakness and shortage and in spite of the reforms there is a lot of problems and cripples the limited the developpement of the insurance .

Où cette étude vise à mettre en évidence l'impact du secteur de l'assurance sur le développement économique, ainsi qu'à clarifier le grand rôle que l'assurance joue dans l'économie, et montre l'importance de la recherche car elle traite de la férocité d'un secteur important dans le économie de n'importe quel pays, qui est le secteur des assurances car il est considéré comme un référentiel externe qui contribue à la collecte de l'épargne individuelle et les oriente vers des investissements qui servent le développement économique, et à partir du terme de briefing tous les aspects du sujet, nous avons décidé d'utiliser l'approche descriptive dans la partie théorique, et l'approche historique pour étudier l'évolution du marché algérien de l'assurance, en tenant compte de la chronologie des évolutions en cours, comme nous avons adopté l'analytique dans la partie appliquée, de l'étude il a été conclu que les compagnies d'assurance ont un rôle important à jouer dans la progression de la roue du développement économique en contribuant au financement et à la satisfaction des besoins financiers des diverses activités économiques avec la situation matérielle des individus, ce qui joue un rôle important dans l'augmentation ou la diminution de la sensibilisation à l'assurance, défiance des particuliers à l'égard des compagnies d'assurance.

Mots clés : assurance, indemnisation, institution algériennes d'assurance, croissanc économique, investissement.

الفهارس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
الشكر و التقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	V
فهرس اشكال بيانية	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التأمين و التنمية الاقتصادية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأسس النظرية للتأمين	3
المطلب الأول: ماهية التأمين	3
المطلب الثاني: أنواع و خصائص التأمين	6
المطلب الثالث: شركات التأمين(انواعها و وظائفها)	10
المبحث الثاني: دراسة نظرية حول التنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية	15
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية	19
المبحث الثالث: علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية	22
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتأمين	22
المطلب الثاني: علاقة التأمين ببعض المؤشرات الاقتصادية	25
المطلب الثالث: الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للتأمين في الاقتصاد	27
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادية بالجزائر	
تمهيد	34
المبحث الأول: تنظيم سوق التأمين في الجزائر و الرقابة عليه	35
المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الجزائر	35
المطلب الثاني: شركات و منتجات التأمين في الجزائر	37
المطلب الثالث: هيئات الرقابة على سوق التأمين الجزائري	46

49	المبحث الثاني: تحليل أداء التأمين و التنمية الاقتصادية في الجزائر 2013-2018
49	المطلب الأول: تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر (الإنتاج فقط) 2013-2018
50	المطلب الثاني: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر 2013-2018
51	المطلب الثالث: مداخل قياس مساهمة التأمين في التنمية الاقتصادية
52	المبحث الثالث: مساهمة التأمين بالتنمية الاقتصادية بالجزائر 2013-2018
52	المطلب الأول: تحليل مساهمة انتاج و تعويضات سوق التأمينات في الجزائر 2013-2018
58	المطلب الثاني: تحليل مساهمة سوق التأمينات في الاستثمار و التشغيل 2013-2018
63	المطلب الثالث: معوقات قطاع التأمين في الجزائر و سبل تفعيل دوره التنموي
66	خلاصة الفصل
	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	01
49	تطور نشاط التأمين في الجزائر 2013-2018	02
53	تطور رقم الأعمال المحقق من قبل المؤسسات التأمين الجزائري 2013-2018	03
54	تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي 2013-2018	04
56	تطور معدل الكثافة التأمين للفترة 2013-2018	05
57	تطور حجم تعويضات مؤسسات التأمين خلال الفترة 2013-2018	06
58	مساهمة تعويضات قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي	07
60	تطور حجم استثمارات قطاع التأمين للفترة 2013-2018	08
61	مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2013-2018	09
62	تطور حجم العمالة و تكاليفها في قطاع التأمين للفترة 2013-2018	10
62	تطور مساهمة قطاع التأمين في التشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني	11

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
47	تطور نشاط التأمين في الجزائر (صافي أقساط التأمين) خلال فترة الدراسة 2013-2018	01
51	تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي 2013-2018	02
52	تطور معدل كثافة التأمين للفترة 2013-2018	03

مقدمة عامة

أولا : طبيعة المشكلة

أصبح التأمين اليوم من معايير التمايز في العصر الحديث فقياس التقدم الاقتصادي لأي الدولة يعتمد على قياس التأمين باعتباره من الخدمات الغير ملموسة التي تؤمن حاجات المجتمع كالمؤسسة مثلا .

وللتأمين دور مهم في المجتمعات الحديثة كونه يوفر الحماية للأفراد والمنشآت ، فهو يخلق نوعا من الراحة والطمأنينة من جهة ويساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية من جهة أخرى ، ونظرا لدوره الفعال في الاقتصاد الوطني بات قطاع التأمين يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول فهو يساهم في تخفيف النشاط الاقتصادي عن طريق خلق حالة من شبه اليقين بدل حالة عدم التأكد التي تعتبر منشط لعملية الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى تجميع أموال ضخمة لتخفيف الادخار وتمويل المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وهذا ما جعل معظم الدول في الوقت الراهن تولي اهتماما بالغاً لقطاع التأمين حيث تجده أكثر اتساعا في بعض الدول.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال التأمين ، خاصة بعد دخولها اقتصاد السوق ، حيث شهدت هذه الأخيرة توسعا في نشاط التأمين وتطويرا في الكفاءات المهنية كما اتجه التأمين إلى تقنيات حديثة ، ونظرا لأهميته البالغة فقد قامت الدولة بإنشاء عدة شركات سواء كانت عمومية أو خاصة أو تعاونية تعمل على تأمين معظم الأخطار الموجودة في الحياة الاقتصادية .

من هذا المنطلق تطرح الإشكالية التالية :

طرح الإشكالية: إلى أي مدى يساهم التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ان هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- ما هو المفهوم الحقيقي للتأمين ؟
- ما هي المؤشرات الاقتصادية لشركات التأمين ؟
- إلى أي مدى تعتبر شركات التأمين من الشركات المؤثرة على الاقتصاد الوطني ؟

ثانيا:فرضيات الدراسة : ومن خلال هذه التساؤلات تتبلور الفرضيات التالية :

- التأمين: هو عقد يترتب عليه حقوق و التزامات
- بالرغم من كل الإصلاحات المتعلقة بالتأمين في الجزائر الا أن هذه الشركات لم ترقى إلى المستوى المطلوب
- لشركات التأمين دور إيجابي و سلبي على الاقتصاد .

ثالثا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- إلقاء نظرة شاملة على قطاع التأمين بشكل عام وبيان أهميته إيضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد
- إبراز تأثير قطاع التأمين على التنمية الاقتصادية .
- محاولة تحديد أهم المشاكل التي تعيق تطوير و تفعيل مؤسسات التأمين في الجزائر.
- محاولة طرح مقترحات و توصيات تشمل الإطار المؤسسي و التنظيمي لمؤسسات التأمين الجزائري ، من شأنها أن تساهم في تفعيل الدور الاقتصادي و التنموي لمؤسسات التأمين.

رابعا: أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث كونه يتناول شراسة قطاع هام في اقتصاد أي بلد وهو قطاع التأمين ، وذلك لما له من أهمية اقتصادية كونه يعتبر وعاء الخارجي يساهم في تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها إلى استثمارات التي تخدم التنمية الاقتصادية

إبراز دور قطاع التأمين في تحقيق التقدم والرفي ويلوع التنمية الشاملة بالإنسان وللإنسان.

خامسا .مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات و دوافع اختيار الموضوع، في الآتي:

نوع التخصص والميول الشخصي للبحث والتوسع أكثر في قطاع التأمين لأنه من القطاعات الحساسة والمعاصرة نتيجة كثرة الأخطار وتفاقمها ويحث عن سبل لمعالجتها والوقاية منها بواسطة شركات التأمين .

- الأهمية التي يكتسبها موضوع التأمين، من خلال الاهتمامات الوطنية للنهوض بمؤسسات التأمين و دورها كمصدر تمويل للاقتصاد الوطني.

- اعتقادنا بأن موضوع التأمين جدير بالدراسة، للوقوف على حقيقة ضعف مساهمة المؤسسات في الاقتصاد الوطني ، ومحاولة تشخيص الأسباب و إعطاء حلول و اقتراحات.

سادسا. حدود الدراسة:

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبه المختلفة حددنا مجال بحثنا بما يلي :

1- الحدود الموضوعية : لقد اقتصر البحث على دراسة مختلف جوانب قطاع التأمين ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية الحدود المكانية : تم إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على شركات التأمين بصفة عامة

2- الحدود الزمنية : تعلق الأمر بتطور نشاط سوق التأمين الجزائري بين فترة زمنية تمثلت في : 2013-2018 كما تمت هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2020-2021.

سابعا: منهج و أدوات الدراسة

أولا: منهج الدراسة :

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري ، والمنهج التاريخي لدراسة تطور السوق التأمين الجزائري مع مراعاة التسلسل الزمني للتطورات الحاصلة ، كما اعتمدنا التجريبي و التحليلي في الجزء التطبيقي .

ثانيا: أدوات الدراسة :

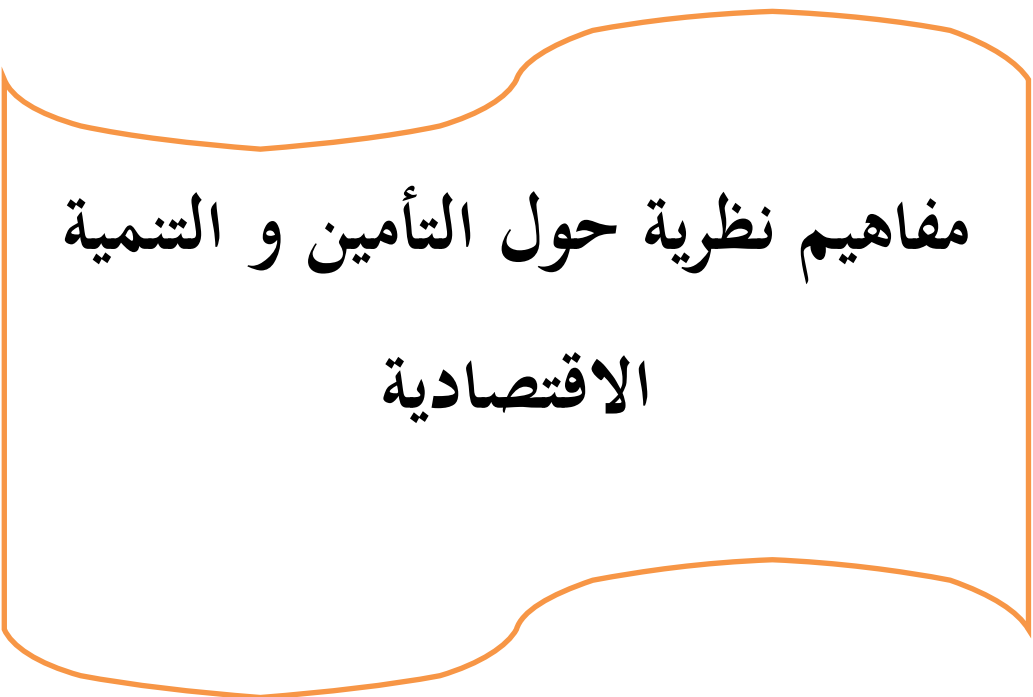
- الكتب: اعتمدنا على الكتب كمصادر أولية في التعريف اللغوي و الدلالات و الألفاظ و في التعريف الاصطلاحي ورصد المعلومات اعتمدنا على المراجع.
- تقارير المجلس الوطني للتأمينات CNA بالإضافة إلى مداخلات أساتذة و باحثين بالملتقيات العلمية في مجال الصناعة التأمينية و رسائل جامعية للماجستير التي تناولت موضوع البحث و كذلك مواقع الكترونية لها صلة بالموضوع.

ثامنا: هيكل الدراسة

قصد الإلمام بجوانب البحث ، ثم إدراج و عرض محتوياته في فصلين ، مرتبة كالآتي:

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول التأمين و التنمية الاقتصادية : نم التطرق فيه لمعرفة جل ما يتعلق بالتأمين و التنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، الأول بعنوان الأسس النظرية للتأمين يحوي ماهية التأمين، أنواعه و خصائصه ، و شركات التأمين، اما المبحث الثاني بعنوان دراسة نظرية حول التنمية الاقتصادية فيشمل مفهوم التنمية الاقتصادية ،النظريات المفسرة لها ، و نماذج قياسها، بالإضافة للمبحث الثالث بعنوان علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية الذي يضم الدور الاقتصادي للتأمين، و علاقة التأمين بالمؤشرات الاقتصادية ، و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للتأمين.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادية بالجزائر : يحوي ثلاث مباحث أيضا ، الأول بعنوان تنظيم سوق التأمين في الجزائر ، شمل تطور قطاع التأمين في الجزائر، شركات و منتجات التأمين في الجزائر، بالإضافة إلى هيئات الرقابة على سوق التأمين الجزائري ، والثاني بعنوان تحليل أداء التأمين و التنمية الاقتصادية في الجزائر يحوي تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر، و مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، و مداخل قياس مساهمة التأمين في التنمية الاقتصادية ، اما المبحث الثالث بعنوان مساهمة التأمين بالتنمية الاقتصادية بالجزائر 2013-2018 يضم تحليل مساهمة انتاج و تعويضات سوق التأمينات في الجزائر ، و تحليل مساهمة سوق التأمينات في الاستثمار و التشغيل ، و معوقات قطاع التأمين في الجزائر و سبل تفعيل دوره التنموي

A decorative orange frame with a wavy, hand-drawn style border. It has a central rectangular area with rounded corners and a slightly irregular top and bottom edge, resembling a piece of paper or a sign.

مفاهيم نظرية حول التأمين و التنمية الاقتصادية

تمهيد :

يصادف الإنسان في حياته اليومية العديد من الحوادث والأخطار التي قد تؤدي إلى وفاته أو عجزه على القيام بأي عمل، كما أن هناك من الأخطار ما قد يؤدي بممتلكاته إلى الحريق أو السرقة أو الضياع ، الأمر الذي يترتب عليه في جميع هذه الحالات اما انقطاع دخل الشخص المتوفي ، أو انخفاض في دخله ، مما يعرضه و افراد أسرته إلى خطر الفقر والحاجة وهو ما يعبر عنه بتحقيق الخطر كما يعتبر نشاط التأمين من بين أحد الأنشطة الاقتصادية الحديثة الهامة ، والهدف منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن المؤمن له أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار مقابل تلقيه (المؤمن) اجر محدد يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر الذي يتوقع حدوثه لصاحب الخطر الأصلي .

هذا الفصل عبارة عن توضيح لأهم المفاهيم في مجال التأمين و علاقته بالنمو الاقتصادي ، وآثاره على جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، حيث سنتطرق الى الاسس النظرية في المبحث الاول وكذا دراسة نظرية للتنمية الاقتصادية في المبحث الثاني ومن ثم ابراز علاقة التأمين بالتنمية في المبحث الثالث .

المبحث الأول : الأسس النظرية للتأمين

ان فكرة التأمين ضد الخطر بشكلها الحالي ، هي وليدة حاجة الإنسان في التعاون مع أخيه الإنسان لمواجهة هذا الخطر ، ذلك أن فكرة توزيع الخسارة التي قد تحدث للفرد أو لمجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على التعاون والتكافل ، ويتعهدون بتعويض الخسارة التي قد تحدث لأي فرد من المجموعة ، كما انها فكرة مرادفة لمبدأ التعاون والتكافل وتخفيض العبئ على الفرد الواحد.

المطلب الأول. ماهية التأمين:

سنتطرق الى المفهوم اللغوي و الاصطلاحي للتأمين و كذا النشأة و التطور

الفرع الأول. مفهوم التأمين:

أولا .النشأة و التطور:

إن فكرة التعاون تحمل نفس المعنى الذي يهدف إليه التأمين في وقتنا الحاضر وهي توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص او على مجموعة كبيرة من الأشخاص أو الأشياء معرضين لنفس الخطر ، فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات ، تقوم على نفس الفكرة سميت جمعيات دفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسم الوفاة والدفن من تحنيط للجثث وبناء وتجهيز للقبور بكافة مستلزمات الحياة - اعتقادا في الحياة الأخرى بشرط احتفاظ الموت بأجسادهم سليمة - وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد فقاموا بإنشاء جمعيات للتغلب على هذا العبء¹

كانت الفرصة الأولى لظهور التأمين هو مجال المخاطر البحرية إثر أهمية التجارة البحرية انذاك، حيث ظهر التأمين البحري في نهاية العصر الوسيط في صورة نظام القرض البحري لدى اليونان والرومان حيث يتعهد شخص لمالك السفينة بتحمل مخاطر الرحلة البحرية مقابل مبلغ معين ، فإذا هلكت السفينة يفقد المتعهد القرض الذي دفعه للمالك ، أما إذا وصلت بسلام فإن المقرض يحصل على فائدة ومبلغ القرض أول تطبيق لعقود التأمين يعود إلى سنة 1347

¹ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 49

حيث أبرم عقد في مدينة " جنوة " بايطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى "سانتا كارلا " التي كانت وجهتها من جنوه إلى مدينة مايوركا الإسبانية .¹

في سنة 1383 أسس الملك "الفرديناند" ملك البرتغال نظام التأمين الإجباري بين ملاك السفن ، ثم اتبعته في ذلك برشلونة الإسبانية بإصدار مرسوم تشريعي سنة 1435 والذي ينظم عقد التأمين البحري وقواعده وكذا طريقة تفيذه والمحاكم المتخصصة في منازعاته . وتم في سنة 1584 تحرير أول وثيقة تأمين بحري " Police " بفرنسا لنقل بضاعة من مرسيليا إلى طرابلس ، لقد تم ترسيخ أركان التأمين أكثر في القرن 17 عن طريق "إدوارد لويذر" بعد الحريق المهول الذي تعرضت له بعض أحياء لندن في 2 سبتمبر 1666 والذي أدى ب "إدوارد لويذر" أن يتخذ من مقهى اللويذر الشهير ناديا ومقرا لاجتماعات الأطراف المهتمة بالتأمين ، وتطورت هذه العملية حتى أصبحت المعاملات تبرم على شكل عقود تأمين محررة وممضاة إلى غاية سنة 1871 ، حيث اكتسب هذا النادي الصفة الشرعية و الشخصية القانونية وأصبح يسمى جماعة اللويذر " ، وأنشئت مقرها على جانب نهر التايمز ومارست التأمين البحري على السفن والبضائع ، ومازالت تمارس التأمين إلى غاية اليوم . أما التأمين البري فقد ظهر حديثا بصدد مخاطر الحريق ، حيث أثر الحريق الكبير بلندن سنة 1666 الذي دمر أكثر من 13000 منزل و 100 كنيسة ونظرا للخسائر الكبيرة التي نجمت عنه ، فإن الناس أخذوا يفكرون في الطريقة التي تمكنهم من حماية أنفسهم وممتلكاتهم من الكوارث المماثلة في المستقبل ، هذا ما أدى إلى ظهور بعض الشركات المختصة بهذا التأمين ، وكان أبرزها The fire office " سنة 1667 . ولم تظهر شركة التأمين على الحياة في إنجلترا إلا في سنة 1699 ، أي بعد الانتهاء من إعداد قوائم الوفيات في بريطانيا سنة 1693 .²

تطور التأمين بشكل كبير خلال القرن العشرين حيث ازدهرت حجم عملياته وتعددت مجالاته بسبب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وازدهار الصناعة وانتشار الآلات والمواصلات وزيادة المخاطر فيها ، كالتأمين ضد السرقة وضد الكوارث الطبيعية ، التأمين عن المسؤولية ، التأمين ضد حوادث النقل البحري و البري والجوي وكذلك من الأخطار الفلاحية

¹ مصعب بالي ، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و بنوك و تأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017-2018 ص41

² طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-1- 2013-2014 ص5

ثانيا:تعريف التأمين :

مفهوم التأمين يرجع أصل كلمة تأمين الى اللفظة اللاتينية (securus) والتي تعني في مدلولها الأمن وانحدرت منها كلمة (assecuratio) التي تعني في مدلولها الامن (la sécurité) أو الضمان (la garantie) أو التأمين¹ (l'assurance)

والتأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس و زوال الخوف من خطر محتمل حدوثه

هناك عدة تعاريف تختلف باختلاف الفئات القائمة على التعريف و غرضها منه

- **التأمين لغة :** هو من أمن أمنا و أمانة و أمانا ضد الخوف فهو يعني سكون القلب واطمئنانه²
 - **اصطلاحا:** يمكن أن يعرف التأمين اصطلاحا بأنه عبارة عن الأنظمة والقواعد والهيئات والمؤسسات والشركات والعقود والإجراءات والسلوكيات التي تعمل على تقليل احتمالات حدوث الخسائر والأضرار والإصابات و (أو) تخفيف أثارها ومعالجة تكاليفها أعبائها إذا حدثت.
- فالتأمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافونه من المكارِه مقابل عوض مالي " القسط " ، فهو أداة اقتصادية تهدف إلى حماية الأفراد أو الهيئات من الخسائر المادية.
- كان للمشرع الجزائري رأي في هذا الشأن ، حيث عرف عقد التأمين في المادة 619 من القانون المدن الجزائري على أن : " التأمين عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين الصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد ، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن "³.
- ويعد تعريف الفرنسي جوزيف هيمار " Joseph Hemard " أدق التعاريف حيث يحظى بقبول العديد من القانونيين ، ويعرف التأمين على أنه « عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المستأمن نظير دفع مبلغ معين

¹Mohammed Boudjellal , Les assurances dans un système islamique , Revue des Sciences Économiques et de Gestion , Faculté des sciences économiques et de gestion , Université Ferhat Abbas , Sétif , N°0 5 , 2005 , p 62

²عطاء الله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013-2014، ص14

³ملاخسو بلال أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2010 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي جامعة الحاج لخضر - باتنة- 2015-2016 ص 04.

وهو القسط على تعهد لصالحه (المستأمن) أو لصالح غيره في حالة تحقق الخطر من الطرف الآخر وهو المؤمن ، الذي يأخذ على عاتقه مجموع المخاطر ويجري المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء¹

المطلب الثاني :أنواع وخصائص التأمين

سنتطرق في هذا المطلب الى اهم لنوع و خصائص التأمين الاجتماعي

اولا: أنواع التأمين

يتم تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو من حيث الجهة التي تتولى القيام بعملية التأمين إلى قسمين هما: التأمين الخاص (التجاري أو الاختياري) ، (والتأمين الحكومي الاجتماعي أو الإلزامي) .

أ- التأمين الخاص (**L'assuranceprivée**) : ويشمل التأمينات التي يتعاقد فيها الأفراد والمنشآت بمحض إرادتهم نتيجة حاجتهم الملحة لهذه التغطية التأمينية ؛ أي أنه : " لا بد أن تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الأفراد والمنشآت ²

ب- التأمين الحكومي (**L'assurancegouvernementale**) : التأمين الحكومي هو : " كل تأمين إجباري تقوم به الدولة وتفرضه على فئة معينة لصالح افراد آخرين قد يتعرضون خلال عملهم للإصابة في اشخاصهم أو في أموالهم ، كما علي كل انواع التأمين التي لا يمكن أن تراوھا الهيئات أو شركات المساهمة .

ويشمل التأمين الحكومي الاجتماعي أو الإلزامي كل أنواع التأمينات التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزم بالتأمين ضده ، إما بحكم القانون أو بأي حكم آخر ، وهذه الأنواع يتم فرضها لأغراض اجتماعية كخدمة قطاعات واسعة من المواطنين والعمال و الموظفين وهذا لأجل حمايتهم . كما يعتبر التأمين الحكومي من بين أحد أوجه الضمان الاجتماعي " الذي تنظمه الدولة من خلال سلسلة تدابير تقوم بها لإقرار النظام وتدابير وسائل العيش والرفاهية والأمن للأفراد ، ويمول هذا النوع من التأمين من خلال اشتراكات ثلاثة أطراف هي : العمال ، أصحاب العمل والدولة³

2- تقسيم التأمين حسب موضوع التأمين أو الخطر المؤمن ضده : ينقسم التأمين حسب موضوع التأمين أو الخطر المؤمن ضده إلى : تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية.

¹Mohammed Boudjellal ,op.cit, p63.

² الدكتور نبيل غنيم، محاضرة حول: مبادئ التأمين الدولي، 2007 ص 33

³ محمد جودت ناصر اساسيات التأمين بمفهومها النظري و التطبيقي دمشق دار التواصل العربي للطباعة و النشر و التوزيع ص 135

أ- تأمينات الأشخاص (les assurances des personnes) :

في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له ، حيث يقوم المؤمن له بالتأمين على نفسه ضد الأخطار التي تهدده في حياته ، أو سلامة جسمه وصحته ، أو قدرته على العمل ، والشخص المؤمن له هو موضوع التأمين و يرتبط مباشرة بالخطر المؤمن ضده مثل : " التأمين على الحياة ، التأمين ضد المرض ، التأمين ضد الحوادث الشخصية ، التأمين ضد البطالة ، التأمين ضد الوفاة (مع مراعاة أن خطر الوفاة هنا هو الوفاة في سن مبكر .

ب- تأمين الممتلكات :

في هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بأموال المؤمن له (ممتلكاته) ، وتوجد عدة أنواع التأمينات الممتلكات منها : / التأمين ضد الحريق . / التأمين البحري . / التأمين ضد السرقة . / تأمين الائتمان . / تأمين المحاصيل الزراعية ضد الظواهر الطبيعية . / التأمين على الحيوانات من المرض والموت .¹

ج- تأمينات المسؤولية المدنية (les assurances de la responsabilité civile) :

المسؤولية المدنية عن تعويض الضرر الذي يترتب على الإخلال بالتزام سابق ، وفي هذا النوع من التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد ترتبت على المؤمن له قبل الغير ، وقد يطلق عليها أخطار الذمة المالية ويقصد بها التأمين ضد الأخطار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسؤولا عنها مما قد يترتب عليها نقص في ذمته المالية ، مثل : التأمين ضد إصابات و حوادث العمل ، تأمين المسؤولية المهنية للأطباء والصيدالة ، تأمين المسؤولية المدنية للمقاولين ، تأمين المسؤولية المدنية للمستأجر تجاه المالك ، تأمين المسؤولية المدنية تجاه الجيران ، ... إلخ .²

3- تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسارة والتعويض اللازم : اساس تقسيم التأمينات

العامة (تأمينات الممتلكات والمسؤوليات) هو التعويض المدفوع من طرف المؤمن إلى المؤمن له حيث أن مبدأ التعويض يكون نقدا عند تعويض الخسارة أو عينة بإصلاح الضرر ، أو استبدال الممتلكات المالكة أو المفقودة بأخرى مماثلة لها قبل تضررها أو فقدانها ، فهذا الإصلاح (الاستبدال له قيمة نقدية وإن لم تدفع للمؤمن له بصفة مباشرة ، إلا أن المؤمن هو الذي يتحملها) ، ولذا فإن المحصلة النهائية هي تعويض نقدي بالنسبة لشركة التأمين ،

¹ ملاحظو بلال، أثر التأمينات على النمو الاقتصادي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² إبراهيم عبد ربه مرجع سبق ذكره ص 58.

حيث أن مبدأ التعويض يهدف إلى وضع المؤمن له في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل تحقق الخطر . أما في تأمينات الأشخاص سواء كانت تأمينات على حياة أو ضد حوادث شخصية ، حيث أن مبدأ التعويض لا ينطبق على تأمينات الأشخاص ، ولذا فإن هذا النوع من التأمينات يقوم على أساس انعدام الصفة التعويضية ، حيث لا يمكن تقدير الحياة الإنسانية أو أعضاء الجسم البشري بمقابل مادي ، وإنما يتم تقييم الخسائر المادية التي تنتج عن تحقق الخطر وفق قدرة الفرد على الكسب ومدى تأثرها بتحقيق الخطر بمعنى يتم تعويض القيمة الاقتصادية لحياة الإنسان ، ونتيجة لانعدام الصفة التعويضية لتأمينات الحياة يمكن ملاحظة الحالات التالية¹:

- التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين مهما كانت قيمته عند تحقق الخطر .
 - يجوز تعدد عقود التأمين ضد خطر واحد و إمكانية الجمع بين مبالغ التأمين الواجبة الدفع في هذه العقود مما سبق ، يتضح أن مبدأ التعويض و مبدأ المشاركة و مبدأ الحلول لا يطبقون على عقود تأمينات الحياة.
- 4- **تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين:** يمكن تقسيم التأمين حسب طبيعة عقد التأمين إلى قسمين أساسيين هما:

أ- **العقود الاختيارية (les contacts non obligatoire)** : هي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون إلزام من أية جهة.

ب- **العقود الإلزامية (les contacts obligatoire)** : هي العقود التي يلتزم الشخص المعرض للخطر بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو أي حكم آخر.

5- **التقسيم العملي للتأمين:** يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقاً لأغراض العمل في شركات التأمين إلى عدة أنواع

أ- **تأمينات الحياة: (les assurances vie)** في هذا النوع من التأمينات : " يتعهد المؤمن مقابل تلقيه لأقساط محددة بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال عند الوفاة ، أو عند بقائه حياً بعد مدة معينة ، أو راتباً بشكل دوري وذلك بحسب ما يتفق عليه طرفا عقد التأمين " ، وتنقسم تأمينات الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: عقود التأمين على الوفاة، عقود تأمين الحياة، و عقود التأمين المختلطة.

¹ طبائية سليمة، مرجع سبق ذكره، ص12

ب- التأمينات العامة (les assurances générale) :

يقصد بالتأمينات العامة تلك التأمينات التي يتم إبرام عقودها بهدف حماية الأفراد والممتلكات من مخاطر محتملة و غير مؤكدة. وتندرج تحت هذا النوع من التأمينات كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا تنطبق عليها صفة تأمينات الحياة ، مثل : / التأمين ضد الحريق . / التأمين على السيارات . / تأمين ضد السرقة والسطو والاختلاس / تأمين الطيران . / التأمين البحري ويشمل : و تأمين أجسام السفن ، التأمين على البضائع ، تأمين أجرة الشخص ، تأمين مسؤولية صاحب السفينة.

ثانيا: خصائص التأمينات:

يتميز عقد التأمين مثله مثل العقود الأخرى خصائص متعددة نذكر أهمها¹:

1. **عقد التأمين عقد رضائي:** معنى أن عقد التأمين لا ينعقد إلا بموافقة إرادة طرفي العقد (بتوافق الإيجاب و القبول بين طرفي العقد) و يشترط لإثباته الكتابة على وثيقة تأمين توقع من قبل الطرفين .
2. **عقد التأمين عقد احتمالي (غرر) :** إن صفة الإحتمال ميزة يتميز بها عقد التأمين و بدونها بطل هذا العقد ، حيث أن كلا المتعاقدين لا يستطيعان معرفة مقدار ما يقدمان أو يأخذان .
3. **فبالنسبة للمؤمن له ليس بإمكانه معرفة أقساط التأمين التي سوف يدفعها للمؤمن . و بدوره لا يعرف هذا الأخير ميعاد و مقدار مبلغ التأمين ، فيبقى ذلك متوقفا على وقوع الضرر و الذي على أساسه يقيم مبلغ التعويض .**
4. **عقد التأمين عقد ملزم للجائين :** وفيه يتبادل طرفا العقد حيث يكون كلا منهما دائن و مدين في نفس الوقت ، فنرى أن المؤمن له يلتزم بدفع الأقساط ، أما المؤمن يلتزم بتعويض الخسارة متى تحقق الخطر المؤمن ضده . ونشير هنا إلى أن إلزام الطرف الأول بتحقيق في حين أن إلزام الطرف الثاني يبقى معلقا بحدوث الكارثة
5. **عقد التأمين عقد معاوضة :** نعني بذلك أن كلا المتعاقدين يأخذان مقابل ما يقدمان ، فيدفع المؤمن له أقساط التأمين مقابل حصوله على مبلغ التعويض وهذا في حالة تحقق الخطر ، و حتى إذا لم يتحقق الخطر فهو يأخذ مقابل دفعه لأقساط الحماية و الاستقرار النفسي.

¹ أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1992-1998، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص42.

6. عقد التأمين عقد مستمر (زمني) : إن الزمن في عقد التأمين عنصر جوهري ، بحيث أن مدة تنفيذ العقد لا تتم بصفة فورية بل تستغرق مدة معينة قد تصل إلى عدة سنوات (كالتأمين على الحياة و لا تنتهي إلا بالطرق القانونية) .

7. عقد التأمين عقد إذعان (تعسفي) : و يعتبر الأمر صحيحا ، ذلك أن المؤمن في عقد التأمين هو الطرف القوي ، وهو الذي يملئ الشروط مسبقا و غالبا ما تكون مطبوعة و معروضة للجميع في شكل إستثمارات أو كراريس ، و ما على المؤمن له إلا القبول و الخضوع لهذه الشروط أو رفضها باستثناء التأمينات الالزامية .

8. عقد التأمين عقد مسمى: معنى أن المشرع ينظم عقد التأمين في نصوص و أحكام قانونية ، يعمل بها في حالة نزاع او خلاف قائم¹ .

المطلب الثالث : شركات التأمين(انواعها و وظائفها):

أولا : تعريف شركات التأمين :

هي نوع من المؤسسات المالية ، و التي إلى جانب قيامها بتقديم التأمين لمن يطلبه تعتبر مؤسسة تتلقى الأموال من المؤمن لهم ، لتعيد استثمارها مقابل عائد ، و هي بذلك تشبه البنوك التجارية و صناديق الاستثمار.

كما تعرف أيضا على أنها منظمة اقتصادية تتميز بصفة مهنية تقوم بعمليات التأمين ، التي من خلالها تنظم اتفاقات مع عدد من المؤمن لهم المعرضين لمخاطر محددة ، و تتعهد بتنفيذ عقود التأمين و بدفع التعويض في حالة وقوع الحادث . و مما سبق نستنتج أن شركة التأمين هي مؤسسة تقوم بتجميع عدد كبير و متنوع من الأفراد الذين يحتمل أن يتعرضوا لحادث معين، و بسبب قدرتها على تحليل البيانات المتاحة لديها، يمكنها إجراء تقدير دقيق لقيمة التعويضات التي يتوقع دفعها للمؤمن لهم. و تتميز شركات التأمين بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الشركات الاقتصادية و المالية ، هذه الخصائص و انقلاب دورة الإنتاج ، فإذا كانت الشركات التقليدية (عادية) تعرف و تحدد سعر الشراء (تكلفة الشراء) قبل تحديد سعر البيع ، فإن شركات التأمين تجمع أقساط التأمين و التي تعتبر سعر البيع قبل دفع التعويض المتمثل في التكلفة ، أي سعر البيع في شركات التأمين معروف و مدفوع قبل سعر الشراء ، و لهذا يتوجب على شركات التأمين تشكيل احتياطات و مؤونات لمواجهة التزاماتها².

¹ اقسام نوال، المرجع السابق، ص 43

² بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص. 80

ثانيا : أنواع شركات التأمين:

يتم التمييز هنا بين الأقسام الفنية لشركات التأمين و الأقسام القانونية . . الأشكال القانونية لشركات التأمين فمن الناحية القانونية ، تقسم شركات التأمين إلى عدة أشكال تختلف باختلاف نوع التأمين ، طرق الإدارة ورأس المال ، و طريقة الاكتتاب ، و مدى مسؤولية المؤمن له و المؤمن، و منها :

- 1) **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس إدارة يتولى تسيير الشركة ، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه ، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ، ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها ، وتحقق الخسائر المالية ، فهي تتميز بغير رأسمالها وضمها لعدد كبير من المساهمين .¹
- 2) **شركات الصناديق :** هذه الشركات تشبه شركات الاستثمار فهي لا تصدر أسهمها ، إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها ، وإدارتها تسيير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين ، حيث عائدات استثماراتها له تأثير كبير ، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.²
- 3) **الجمعيات التعاونية :** يقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من قسط التأمين ، إذ أنها تنشأ برأسمال غير محدود كما أن مسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد ، والمطلوب سداده ، و مجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة.
- 4) **الحكومة كمؤمن :** يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب ، والزلازل والبراكين ... الخ ، فتقوم الدولة بدور المؤمن ، إذ تقوم بدورها التأميني بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى ، والهدف هو إصلاح اجتماعي ، وتوزيع المداخل بعدالة ، وحماية الأفراد من الفقر والعجز .

ثالثا: وظائف شركات التأمين

- 1- **وظيفة التسعير: (التعريف) Rate Making** تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين يتوب التأمين ضده ، و بالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة ، يتناسب مع درجة و احتمال تحقق الخطر ، و يعرف الشخص الذي يقوم

¹ ابراهيم عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص.69

² طبائية سليمة، مرجع سبق ذكره ص33.

بتحديد الأسعار "الخبير الاكتوري" و هو شخص متخصص ذو مهارة عالية ، و يكون على دراية بكل جوانب عمليات شركة التأمين و التي تشمل التخطيط ، التسعير و البحوث ¹.

2- **وظيفة الاكتتاب: Underwriting** تهدف هذه الوظيفة إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة ، حيث تقوم الشركة من خلالها بقبول طلبات إصدار الوثائق المتوقع أن ينتج عنها أرباح و ترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو تلك التي لا تكون مجدية ، و عادة ما تقوم الشركة بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات و الأخطار التي تقبلها و المناطق الجغرافية التي تعمل بها ، و الأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا و غير ذلك من الأمور ، و تحصل شركة التأمين على المعلومات المتعلقة بالمؤمن له من عدة مصادر هي :

- **طلب التأمين:** و هو المصدر الأساسي و الرئيسي للمعلومات و التي تصوغه شركة التأمين و يقوم طالب التأمين بتعيينه .
- **تقرير وكيل أو مندوب شركة التأمين:** حيث يقوم هذا الوكيل بتقييم الشخص طالب التأمين.
- **الاستعلام :** فتقوم الشركة بالاستعلام عن الطالب من مصادر خارجية كالمركز المالي و حالته الاجتماعية و حجم الديون التي عليه و الأحكام الصادرة بحقه.
- **الكشف عن الممتلكات المطلوب التأمين عليها:** حيث يقوم موظف الشركة بعمل تقرير يبين فيه تفاصيل هذه الممتلكات المطلوب التأمين عليها .
- **الفحوصات الطبية :** حيث تطلب الشركة من طالب التأمين الصحي أو التأمين على الحياة أن يتم الكشف الطبي عليه من قبل طبيب تحدده الشركة ، و إن كان يعاني من معين فتطلب تقريراً مفصلاً حول هذا المرض

3- **وظيفة الإنتاج: Product** يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات و النشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين ، و عملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين في الخدمات التأمينية ، لكن ما يميز الإنتاج في هذه الشركة هو انقلاب دورته حيث تتحصل الشركة على تكاليف الإنتاج المتمثلة في أقساط التأمين قبل بيع المنتج عند تسديد التعويض أن وقع الضرر. **تسوية المطالبات Claim**

Settlement يوجد لدى أي شركة تأمين قسم خاص يسمى قسم تسوية المطالبات و المقصود به

¹ بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 81

دفع مبلغ التأمين و دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، و يسمى الشخص المسؤول عن تسوية الخسائر بـ " مسوي الخسائر " .

و تقوم شركة التأمين بإتباع ثلاثة أسس التسوية المطالبات هي :

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة
- الإنصاف و السرعة في تسديد المطالبات .
- تقديم المساعدة للمؤمن لهم

4- **وظيفة إعادة التأمين Reinsurance** إعادة التأمين عقد بين شركة التأمين المباشر و شركة إعادة التأمين ، تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشر بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المستأمنين إلى شركة إعادة التأمين مقابل التزام هذه الأخيرة بتحمل حصة من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشر

و تلجأ شركات التأمين لإعادة التأمين لأسباب عديدة هي :

- زيادة المقدرة الكتابية .
- استقرار الأرباح .
- تقليل مخصص الأقساط الغير مكتسبة .
- تقديم الحماية ضد الخسائر الفاجعة .

5- **وظيفة الاستثمار Investments** : وظيفة الاستثمار هي من أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين ، و نظرا لأنه يتم دفع الأقساط مقدما ، فيمكن استثمارها حتى تحتاج إليها الشركة لدفع المتطلبات و المصاريف في وقت لاحق و حسب مبدأ الملائمة أو الموائمة في الاستثمار فإن شركة التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل و ذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون طويلة ، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فيما أن مدد هذه الوثائق غالبا ما تكون قصيرة الأجل (سنة فأقل) فإن التزاماتها كذلك تكون قصيرة وبالإضافة إلى الوظائف الرئيسية السابقة الذكر ، تقوم شركات التأمين بوظائف أخرى هي وظائف المحاسبة ، الوظيفة القانونية ، حلقة التحكم في الخسارة و تشغيل البيانات.¹

¹بالي مصعب ، مرجع سبق ذكره، ص82.

المبحث الثاني: دراسة نظرية حول التنمية الاقتصادية

يتناول هذا المبحث مفهوم التنمية الاقتصادية في المطلب الاول، والنظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية في المطلب الثاني وفي المطلب الثالث مؤشرات قياس التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شوميتز" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي¹.

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و"روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

¹ أحمد شكري الحكيم. التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية. مكتبة الأنجلو المصرية، مصر. 1969. ص 17.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع انفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم. في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

أما "نيتل" و "روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية - بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة"¹.

ومما سبق نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

يوجد العديد من النظريات المتعلقة بعملية التنمية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية أو النمو المتوازن

تؤكد الفكرة الأساسية لهذه النظرية، على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على حالة التخلف التي تعيش فيها دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الاقتصادية الأساسية، وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة، حتى يتمكن الاقتصاد من الخروج من طوق الركود، والوصول إلى حالة من النمو المتوازن في مختلف الأنشطة الاستثمارية.

¹ المرجع السابق، ص 19.

ويعتبر روزنشتين- رودان Rosenstein- Rodan وراجنر نيركسه Ragner Nurkse من أهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن، حيث يبرر إتباع هذه الاستراتيجية في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية، ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية، الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي الذي يسهم في انخفاض مستوى الإنتاجية، فالحل لهذه المشكلة عند روزنشتين ونيركسه يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقاً واسعاً وكبيراً بدلاً من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية، ويعلل مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة.

ويؤكد مؤيدوا استراتيجية النمو المتوازن ذلك أيضاً بخصوص العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي، وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم، وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية، أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساساً بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية والخشب، والمحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما سوقاً للآخر.¹

وتعتمد نظرية الدفعة القوية على مبدأ الوفورات الخارجية (External Economies)، حيث تؤدي هذه الوفورات إلى مزايا تعود بالفائدة على المشروعات الإنتاجية نتيجة قيام مشروعات أخرى دون أن تؤثر هذه المزايا في حساب عائد الاستثمار في المشروعات الأخيرة، بمعنى آخر أن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به أحد المشروعات تستفيد منه مشروعات أخرى، دون أن يحصل المشروع الأول على مقابل لهذه الفوائد من الشركات الأخرى، فمثلاً قيام مزرعة من الورود بجانب منحل لإنتاج العسل، ففي هذه الحالة يستفيد صاحب المنحل من قيام المزرعة، دون أن يعود ذلك بالفائدة على صاحب المزرعة. وبصفة عامة فقد استخدم مصطلح الوفورات الخارجية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على التكامل بين المشروعات الصناعية مما يؤدي إلى اتساع نطاق السوق.

¹ نوال أقاسم. دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة لقطاع التأمين في الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص54.

ومن ثم انخفاض التكاليف والأسعار، ومن ثم زيادة الدخل بمعدلات كبيرة مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.

غير أن استخدام أسلوب التنمية بالاعتماد على نظرية الدفع القوية يحتاج إلى تمويل كبير قد تكون الدول النامية غير قادرة على الحصول عليه أو قد يكون غير مجدي بالنسبة لها.

وأيضاً يرى منتقدوا الدفع القوية، أن هذا الأسلوب قد أسس على افتراضات أن العرض سيصنع طلباً موازياً له، وهذا غير واقعي ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضيق السوق.

ويرى الحبيب (1985) أن استراتيجية النمو المتوازن غير مناسبة ولا سيما للدول النامية، وذلك لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرامج تنموي شامل.

مما سبق يمكن القول أن أسلوب الدفع القوية هو أسلوب غير مناسب للحالة الفلسطينية وذلك لعدة أسباب منها ضيق السوق الفلسطيني الداخلي، ونقص الموارد الطبيعية، وانخفاض الإمكانيات المالية والتي تعتبر ضرورة لإنجاز الدفع القوية، وضعف البنية التحتية الصناعية، والافتقار إلى مؤسسات التمويل المتخصصة، وكذلك بسبب الإجراءات والمعوقات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على مرور السلع والخدمات الفلسطينية إلى العالم الخارجي¹.

الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن أو الأسلوب الانتقائي

نظراً لصعوبة توفير التمويل اللازم للنمو المتوازن، يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن برنامج الإنماء الأكثر تواضعاً والذي يشمل على مجالات منتقاه هو الأسلوب الممكن الوحيد ويقدمون توصيات بإتباعه، وفي ظل هذا الأسلوب فإن الخطوة الضخمة في التنمية يتم اتخاذها في عدد محدود من الفروع الإنتاجية المنتقاة مثل السدود ومصانع الصلب ومصافي البترول، ولكن يشترط في هذه الفروع الإنتاجية أن تحدث تكاملاً مع غيرها وآثاراً وروابط أمامية وخلفية تؤدي إلى اشعاعات تنموية تكون أساساً للتنمية المتجددة ذاتياً.

ومن أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية ألبرت هيرشمان Albert Hirschman وهانز سنجر Hans Singer اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه وروزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلاً في الدول النامية، كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

¹ المرجع السابق، ص 55

إن أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن يرون أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كاستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية، ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير المتوازن.

ويعطي مؤيدو استراتيجية النمو غير المتوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل:

- 1- قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.
- 2- قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر.
- 3- قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمارك في النصف الثاني من القرن العشرين.
- 4- قطاع الصناعات الكيماوية والصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
- 5- قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات والصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين.

ويبدو واضحاً مما سبق، أن أسلوب النمو غير المتوازن، هو الأسلوب المناسب للحالة الفلسطينية نظراً لقلة الموارد المالية، وعدم إمكانية توزيع جميع الاستثمارات على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية دفعة واحدة. لذلك يمكن للفلسطينيين أن يقوموا بإعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية والرائدة والقيام بتنميتها¹.

وبالرغم من ذلك فقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن للعديد من الانتقادات ومنها:

- 1- أن الانتقائية تنطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، فإذا كانت الخطوات الضخمة في كافة المجالات في نفس الوقت هي مسألة مستحيلة، فإن الخطوات الضخمة في عدد قليل من المجالات دون الاهتمام بالمجالات الأخرى هي مسألة ممكنة غير أنها تقود سريعاً إلى عدم التوازن الاقتصادي.
- 2- لا تعتمد هذه النظرية على وجود خطة شاملة، وهي مسألة بعيدة عن واقع الدول النامية التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يتحمل وحده أعباء التنمية في المجتمع، فالجزء الأكبر من الجهود الإنمائية ينبغي أن يتحملها القطاع الحكومي بحكم إمكانيته.

- 3- قد تقود هذه النظرية إلى الاهتمام بالصناعات الكمالية على حساب الصناعات الأساسية.

لذلك يقترح إتباع حل وسط يعتبر بمثابة سياسة ثابتة تنطوي على التوفيق بين مدخلي الدفعة القوية والأسلوب الانتقائي، حيث يبدو أن السياسة الأكثر معقولة للإنماء في الدول النامية تنطوي على السير المستمر المتعدد في المجالات كلها مدعوماً بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة.

¹ نسرين برجي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص49

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية

يعتبر الناتج القومي الإجمالي GNP أو الناتج المحلي الإجمالي GDP هو المقياس التقليدي للتنمية، ويشق منه مؤشرات للتنمية، ومن أهم المقاييس الأكثر شيوعاً، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وبالطبع هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للمقاييس السابقة ومنها¹:

أ- أن الدخل ليس هدفاً نهائياً للنشاط الاقتصادي، وإنما هو على أحسن الفروض هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، وهذه الرفاهية لا تعتمد فقط على الناتج القومي الإجمالي.

ب- المعروف أن زيادة الناتج القومي الإجمالي قد لا تكون راجعة إلى زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات ولكن قد يكون سببها ارتفاع الأسعار (التضخم)

ج- من العيوب الرئيسية لمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومقياس معدل النمو من الناتج القومي الإجمالي، أنهما يخفيان كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية فالواقع أن أياً من هذين المقياسين ليس سوى متوسط حسابي يطمس طبيعة توزيع الناتج على أفراد المجتمع.

د- يثير استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموي في دولة ما بأداء غيرها من الدول.

وبسبب المشاكل السابقة، حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية UNRISD عام 1970 صياغة مقياس عام للتنمية كبديل للمقياس التقليدي للناتج القومي، والمقياس المقترح هو مقياس مركب من (18) مؤشراً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، تم اختيارها من بين (73) مؤشراً لمجموعة مكونة من (58) دولة من الدول النامية والمتقدمة، وقد تم انتقاء الثمانية عشر مؤشراً من بين الثلاثة والسبعين مؤشراً حسب القيمة المتوسطة لمعامل الارتباط بين كل مؤشر وباقي المؤشرات من المجموعة الأصلية، فقد اعتبر أن المؤشرات ذات الارتباط المرتفع في المتوسط مع بقية المؤشرات تصلح أكثر من غيرها كمؤشرات لعملية التنمية في مجموعها، وفيما يلي بيان للمؤشرات التي وقع عليها الاختيار:

1. توقع الحياة عند الميلاد.
2. نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر.
3. متوسط الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني.

¹ حديدي معراج ؛ مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري؛ ديوان المطبوعات الجامعية -1999-، ص 61.

4. نسبة الاستيعاب من التعليم الابتدائي والثانوي معاً.
5. نسبة الملتحقين بالتعليم الفني أو المهني.
6. متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
7. متوسط توزيع الصحف لكل مائة ألف من السكان.
8. متوسط عدد أجهزة التلفون لكل ألف من السكان.
9. متوسط عدد أجهزة الراديو لكل ألف من السكان.
10. نسبة السكان الذين يحصلون على كهرباء، غاز، مياه نقية.
11. الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي (للمذكور فقط).
12. نسبة الذكور البالغين الذين يعملون في الزراعة.
13. متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء.
14. متوسط استهلاك الفرد من الصلب.
15. متوسط استهلاك الفرد من الطاقة.
16. نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
17. متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية.
18. نسبة من يعملون بأجر أو راتب إلى جملة السكان.

ولقد عرض كل من Morris و Adelman لدراسة كمية لمؤشرات التنمية الاقتصادية وقد كان الغرض من هذه الدراسة جمع معلومات صحيحة ومضبوطة تتعلق بالاعتماد المتبادل بين النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية في عمليات التنمية.¹

ولقد قسمت هذه المتغيرات إلى ثلاثة أنواع هي:

- متغيرات تعتمد على الإحصاء.
- متغيرات تجمع ما بين الإحصاء والعوامل الكيفية.
- متغيرات مصاغة في صورة كيفية (تحليل كيفي خالص).

وهذا الاستخدام الكيفي للمؤشرات في الدراسات الكمية تعتبر أحد الابتكارات في التحليل، وجدول¹ يوضح المتغيرات الاقتصادية، سواء في صورة كمية أو كيفية والتي لها ارتباط بالتنمية.

¹ المرجع السابق، ص 62

الجدول 1: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

م	مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
1.	حجم قطاع الزراعة التقليدية.
2.	الدخل الفردي بالنسبة للدخل العام.
3.	نسبة النمو السنوي في الدخل الفردي الحقيقي من الإنتاج القومي العام.
4.	مدى وفرة المواد الطبيعية.
5.	نسبة توظيف رأس المال.
6.	مستوى تحديث الصناعة.
7.	التغيير الذي طرأ على الصناعة.
8.	مستوى التحديث في الآلات الزراعية.
9.	درجات التحسن في الإنتاج الزراعي.
10.	مستوى التحسن في الدخل القومي.
11.	مستوى التحسن في نظام الضرائب.
12.	تركيب أو بناء التجارة الأجنبية.
13.	مدى تعهد القيادة بالتنمية الاقتصادية
14.	قوة حركة العمل.
15.	نسبة الصناعة المحلية للصناعة الأجنبية في المجتمع.

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على

تقارير البنك الدولي 2013

وفي مجال التطورات الأحدث في مجال المؤشرات، والتي يمكن الاستعانة بها في تكوين مجموعة مؤشرات ذات مغزى للتنمية، اقترح البنك الدولي مدخلاً كلياً للتعامل مع تحديات التنمية، يجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة، والجوانب الهيكلية والمؤسسية من جهة أخرى، وهذا المدخل الكلي هو ما أطلق عليه البنك الدولي

الإطار الشامل للتنمية. ولما كانت المؤشرات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والمالية مألوفة وشائعة الاستعمال، فقد سعى البنك إلى إبراز العناصر أو المجالات ذات الصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية، والتي يقترح تكوين مؤشرات ملائمة لها، وحسب التصور الجديد للبنك الدولي فإن مؤشرات الإطار الشامل يجب أن تعبر عن التطورات في أربعة عشر عنصراً أو مجالاً منها الحكم الجيد والنظيف، النظام المالي، الصحة والسكان، المياه والصرف الصحي، الطاقة، استراتيجية تنمية القطاع الخاص، النظام القانوني والقضائي الجيد .. الخ.

المبحث الثالث : علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية

يتكلم هذا المبحث على الدور الاقتصادي للتأمين وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية في المطلب الأول و الثاني أما في المطلب الثالث فيتطرق إلى الدور الاقتصادي و الاجتماعي للتأمين في الاقتصاد.

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للتأمين¹

يلعب التأمين دوراً أساسياً في حياتنا من خلال قيامه بصفة أساسية بتحمل عبء تمويل الخسائر نيابة عن المستأمن مقابل قسط معين ، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجال في الوقت الحاضر لم يتطرق إليه التأمين بشكل أو بآخر نظراً لأن الأخطار تحيط بالإنسان في كل وقت وفي أي مكان . ويجب التركيز على نقطة هامة ألا وهي أن التأمين لا يمنع تحقق الأخطار ، فهو لا يمنع الموت أو الشيخوخة أو المرض أو العجز أو الحريق أو الانفجار أو التصادم .. الخ ، ولكنه يساعد الإنسان على مواجهة الخسائر المادية (المترتبة على تحقق هذه الأخطار ، وتبدو أهمية التأمين من خلال توضيح الوظائف التي يؤديها سواء للفرد أو للمشروع أو للمجتمع ككل والتي من أهمها :

1- إحلال الراحة والطمأنينة بدلا من القلق والتوتر لدى المستأمنين:

فالتأمين على الحياة أو على الممتلكات (منزل ، سيارة ، مصنع ، ... الخ) أو على المسؤولية المدنية يجعل الفرد مطمئناً إلى أنه في حالة تحقق الخطر سوف يجد هو أو أفراد أسرته التمويل اللازم لاستمرار الحياة بنفس النمط السابق لحدوث الحادث .

2- زيادة الإنتاج :

مما لا شك فيه أن توفير التأمين اللازم للعمال سواء من أخطار إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو المرض يجعلهم يعملون بأقصى طاقة طالما أنهم قد اطمأنوا على مستقبلهم ومستقبل أسرهم في حالة تعرضهم لأي خطر

¹ ممدوح حمزة أحمد، مبادئ التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، ص 68-71.

من الأخطار السابقة وبالتالي فسوف تزداد إنتاجيتهم وتزيد أرباح المشروعات وينعكس ذلك في النهاية عليهم ويرفع مستوى معيشتهم .

3- تجميع المدخرات :

تستطيع شركات التأمين بما يتجمع لديها من رؤوس أموال كبيرة تتمثل في المخصصات الرياضية أن تساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية للدولة من خلال استثمار هذه الأموال مما يؤدي إلى رفع مستوى الدخل للأفراد . كما أن استقطاع جزء من دخول الأفراد ممتثلا في أقساط التأمين بالإضافة إلى يؤدي إلى تنمية ظاهرة الادخار لديهم فإنه يخفف من حدة ظاهر التضخم لامتصاصه جزء من الفائض القابل للاستهلاك .

4 - تنشيط الائتمان :

يعتبر التأمين من الضمانات اللازمة لحصول الأفراد على القروض من البنوك نظرا لأن البنوك ترفض منح القروض بضمان الأشخاص أو الممتلكات لأنه قد يتوفى الشخص أو تتعرض الممتلكات للتلف أو الغناء وبالتالي يصعب على البنك استرداد القروض ، ولذلك فإن البنوك تشترط على المقترض أن يقوم بالتأمين على حياته أو على ممتلكاته لصالح البنك بحيث يصبح البنك هو المستفيد بمبلغ التأمين في حال وفاة المقترض أو تعرض ممتلكاته للغناء أو التلف ، وهنا نجد أن التأمين قد وفر الضمان المطلوب للبنوك مما يساعد على تنشيط حركة الائتمان .

5- تخفيض معدل تكرار ومتوسط قيم الخسائر :

نظرا لأنه في حالة قيام الأفراد أو المشروعات بالتأمين فإن شركة التأمين تقوم بإرسال خبراء المعاينة المتخصصين الذين يؤدون خدمات جلييلة سواء في مرحلة تصميم أو تنفيذ أو تشغيل المشروع بحيث يقدمون للمشروع النصح والإرشاد فيما يتعلق بمراحل الإنتاج الآمنة ووسائل إطفاء الحريق اللازمة وأماكن تركيبها وإجراءات الأمن المطلوبة ... الخ ، بالإضافة إلى سلامة الطوارئ ، وجميع هذه الأمور تؤدي إلى تخفيض معدل تكرار الخسائر وأيضا تخفيض قيمتها في حالة حدوثها .¹

6- حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع :

يؤدي التأمين وظيفة اجتماعية هامة تتمثل في حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع ويبدو ذلك جليا من خلال برامج ونظم التأمينات الاجتماعية التي تهدف إلى التكامل والتعاون والتضامن الاجتماعي ممتثلا في دفع معاش

¹ المرجع السابق، ص70.

لورثة المتوفي أو معاش له في حال تقاعده أو عجزه عن العمل نتيجة إصابة أو مرض أو عدم وجود عمل بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية في حالة مرضه . وتبدو الوظيفة الاجتماعية للتأمين بوضوح من خلال تأمين إصابة العمل وتأمين المسؤولية المدنية من حوادث السيارات حيث يتحتم على صاحب العمل التأمين على العاملين لديه من أخطار إصابة العمل كما أن تأمين المسؤولية المدنية الحوادث السيارات يفرض إجبارنا على مالك السيارة حماية للغير الذي قد يتعرض للإصابة أو الوفاة ، وبالتالي فإن الهدف من كلا التأمينين : إصابة العمل والمسؤولية المدنية من حوادث السيارات يكون حماية للغير .

7- تفتيت المخاطر :

يقدم التأمين خدمة هامة للمستأمن سواء على مستوى الفرد أو المشروع أو المجتمع ككل حيث يقوم بتفتيت المخاطر من خلال توزيع الخسارة التي يتعرض لها الفرد على المجموعة كلها أو التي يتعرض لها مشروع معين على جميع المشروعات المؤمن عليها ، كما أن الخسارة التي تتعرض لها إحدى الدول وقد تصل في بعض الحالات إلى درجة الكوارث المدمرة لا تتحملها الدولة بمفردها بل يتم توزيعها على عدة دول وذلك من خلال ما يعرف بعمليات إعادة التأمين Reinsurance .

8- تحسين ميزان المدفوعات :

يلعب التأمين دورا هاما في تحسين ميزان المدفوعات ذلك أنه من خلال عمليات التأمين فإن الدولة قد تقبل تغطية أخطار في دول أخرى وبالتالي فإنها تصبح مصدرة لعمليات إعادة التأمين وهذا يتم مقابل أقساط واردة وهذه الأقساط تعمل على تحسين ميزان المدفوعات لأن إعادة التأمين في هذه الحالة تمثل صادرات غير منظورة يقابلها تدفق عملة صعبة ، يضاف إلى ما سبق أن التأمين من خلال حمايته للسلع المصدرة والمستوردة يعمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول وبالتالي حدوث نوع من الزواج يترتب عليه تحسين ميزان المدفوعات .¹

9- المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة :

نظرا لزيادة عدد شركات التأمين العاملة في فروع التأمين المختلفة وانتشارها وكبر حجمها فإنها تمتص جانب كبير من العمالة المتاحة مما يساعد على الحد من ظاهرة البطالة التي تسود دول العالم الآن .

10- العمل على استقرار الاستثمار وخاصة شركات التضامن :

¹ المرجع السابق، ص 71

كما نعلم فإنه في حالة وفاة أحد الشركاء في شركات التضامن فإنه يكون من حق الورثة تصفية الشركة للحصول على أنصبتهم في الميراث وهنا تنحل الشركة وهنا يقوم التأمين بوظيفة هامة من خلال شراء وثيقة تأمين مبلغها يساوي نصيب الشريك المتضامن بحيث إذا توفي يحل مبلغ التأمين محل نصيب الورثة ويسدد إليهم على أن تستمر الشركة كما هي .

المطلب الثاني : علاقة التأمين ببعض المؤشرات الاقتصادية :

يقوم قطاع التأمين بدور هام في اقتصاد البلاد ، حيث أضحى في وقتنا الحالي جزءا مهما من السياسة التنموية الاقتصادية و الاجتماعية ، فهو أداة لتجميع رؤوس الأموال و مجال لخلق فرص العمل ، كما أن له دور أساسي في تغطية مخاطر التمويل التي تتعرض لها البنوك و المؤسسات المالية الأخرى ، هذا بالإضافة إلى عدة مزايا أخرى تم ذكرها سابقا . و ينعكس هذا التأثير الإيجابي للتأمين على عدة متغيرات اقتصادية كميزان مدفوعات البلد (فرع 1) ، الناتج المحلي له (فرع 2) و كذا العمالة و التضخم (فرع 3) .

الفرع الأول : التأمين و ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو الوثيقة المحاسبية التي تلخص لنا جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد و باقي بلدان العالم ، و تكون عادة هذه الوثيقة سنوية . كما يعرف بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية البلد ما مع مثيلاتها البلد أجنبي خلال فترة معينة عادة هي سنة واحدة . و يقسم ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي إلى قسمين هما : ميزان العمليات الجارية و ميزان حركة رؤوس الأموال و العمليات المالية¹ .

1-ميزان العمليات الجارية : يشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و يتألف من²:

- الميزان التجاري : و يتعلق هذا الميزان بتجارة السلع ، أي صادرات السلع و وارداتها خلال السنة ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات .
- ميزان الخدمات : تسجل فيه المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل ، التأمين ، السياحة ، الخدمات المالية ... الخ .
- الدخول : و يضم هذا العنصر دخول الاستثمارات و القروض الخاصة كذلك الديون المقدمة للخارج .

¹ حورية حميدوش، دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، ص 102-105

² محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الدولية الاقتصادية، دار النصرة العربية، لبنان، ص 62.

- التحويلات الجارية : و يضم تحويلات العمال المهاجرين المقيمين بالوطن ، و تحويلات أبناء الوطن المقيمين بالخارج .

2-ميزان حركة رؤوس الأموال و العمليات المالية :

ميزان حركة رؤوس الأموال : و يشمل الإقراض الدولي ، و حركة الأصول غير المالية .

ميزان العمليات المالية : و نجد فيه الاستثمار الأجنبي و الاستثمار في المحافظ المالية ، و غيرها من الاستثمارات في المشتقات المالية . و مما سبق ذكره اتضح لنا أن خدمات التأمين تمثل بندا مهما من بنود ميزان المدفوعات ، حيث يسجل بالتحديد في ميزان الخدمات الموجود في ميزان العمليات الجارية . و يسجل في هذا البند العمليات التالية : أفساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج . العمليات المتعلقة باستثمارات مباشرة و التي تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج . تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية و التي تنسب إلى مراكز رئيسية في الخارج .

و يرتبط تأثير التأمين على ميزان المدفوعات برصيد العمليات التأمينية ، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة و الأموال الصادرة .

و يتأثر التأمين بميزان المدفوعات عند تخفيض العملة للبلد ، حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع حصيلة المقبوضات الناتجة عن عمليات التأمين المصدرة نحو الخارج ، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع حجم المدفوعات (أي التنازل عن عمليات التأمين للشركات الأجنبية غير المقيمة) إلى تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي انخفاض رصيد حركة رؤوس الأموال .¹

الفرع الثاني : أثر التأمين على الناتج المحلي الإجمالي :

لقطاع التأمين أهمية كبرى في أداء الاقتصاد الحديث ، ذلك أن التأمين يؤثر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، حيث يدخل هذا القطاع ضمن الخدمات ، و بما أن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة و التي تكون عادة سنة واحدة . فإن نمو التأمين سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد . كما يؤثر التأمين في الناتج المحلي بطريقة غير مباشرة عند استثمار

¹ نوال اقااسم، مرجع سبق ذكره، ص76.

أموال التأمين في مؤسسات و مشروعات خاصة أو حكومية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات و بالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و تقاس أهمية التأمين عادة بين مختلف الدول بنسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث. أثر التأمين على التضخم و العمالة:

للتأمين دور هام في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة ، و هذا من خلال ما يلي عندما تقوم شركات التأمين بتحصيل الأقساط من جمهور المؤمن لهم ، هذا يعني امتصاص السيولة من أيدي الناس ، مما يؤدي إلى انخفاض في الأموال المتداولة و تخفيض الميول الاستهلاكية للأفراد . يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة ، مما يزيد من حجم السلع و لخدمات المعروضة في السوق و التي في النهاية توازن ما بين العرض الطلب ، ذلك أن من وسائل التحكم في التضخم ، زيادة حجم العرض من السلع و الخدمات التي تناسب ارتفاع حجم الطلب . كما يعمل التأمين على توفير العديد من مناصب الشغل و تطويرها و ذلك بتكوين العمال و تدريبهم للاستفادة من أكبر مردودية .

المطلب الثالث : الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للتأمين في الاقتصاد

يمكن للتأمين التأثير في الاقتصاد ونموه من خلال عدة قنوات ، والتي تعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد¹ .

الفرع الأول : قوات التأثير الاقتصادية للتأمين

أولا . تعزيز الاستقرار المالي والنقدي :

يعزز التأمين الاستقرار المالي لكل من الأسر والشركات ، حيث تنقل خدمات التأمين المخاطر من عاتقهم إلى شركات التأمين ، بالتالي تشجع الأفراد والشركات على توسيع النشاط وخلق الثروة والقيام بالمشاريع الإنتاجية . كما يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية في فترة الرواج الاقتصادي ، مما يساهم في زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من الموجة التضخمية ، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات البطالة والمرض والإصابة لهم ولمستحقيهم من أرامل و يتامى في حالة الوفاة ، بما يساعد على زيادة مستوى إنفاقهم على السلع والخدمات ، وهذا ما يساعد على زيادة الطلب على السلع والخدمات.

¹ بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص86.

ثانيا . الاستثمار وتطوير أسواق رأس المال :

وذلك من خلال استثمار الأقساط المدفوعة من قبل حاملي الوثائق كذلك استثمار أموال المساهمين ، حيث يتم نقل ضخ أموال الادخار في الاقتصاد ككل ، والآلية التي يتم من خلالها هذا النقل هي سوق رأس المال .

فمجموعة الاستثمارات التي يمكن أن تستثمر فيها شركة تأمين أموالها في اقتصاد معين تعتمد بدرجة أولى على تطور سوق رأس المال المحلي . حيث تساهم المدخرات التي تم جمعها واستثمارها في سوق رأس المال بشكل واضح كحافز مهم لنمو السوق المالي نفسه .

ثالثا ، تعبئة المدخرات :

لقد كان التأمين على الحياة طريقة تاريخية تمكن الأفراد ذوي الدخل المنخفض نسبيا من الادخار والاستثمار بفعالية على المدى الطويل ، ذلك من خلال تصميم عقود للتأمين على الحياة والادخار بسيطة نسبيا ، يمكن شراؤها بمبالغ صغيرة و على منتظم ، مما مكن شركات التأمين من تجميع مبالغ كبيرة من شريحة واسعة من السكان . تجميع هذه المدخرات يؤدي إلى تراكم أموال كبيرة قابلة للاستثمار ، مما جعل شركات التأمين قادرة على الاستثمار في مجموعة أوسع من المجالات وعلى نطاق أوسع ، والتي ستعود بفائدة أكبر للاقتصاد.¹

رابعا. تسهيل واتساع عمليات الائتمان وتطوير المبادلات التجارية :

إن توفير الحماية التأمينية ينشط حركة التمويل عبر المقرضين ؛ فوجود تغطية تأمينية كافية يمكن المصارف من فرض هوامش ربحية أو أسعار فائدة أقل على أموالها الموجهة للتمويل ، وكلما زادت المخاطر وانعدمت التغطية التأمينية كانت كلفة التمويل أكبر . كما يلعب التأمين دورا أساسيا في زيادة وتطوير التجارة الخارجية ، من خلال التأمينات البحرية وتأمين المسؤولية المدنية للنقل ، والتي تساهم في دعم الثقة بين المتعاملين التجاريين ، فالتأمين يسد ثغرة عدم الاطمئنان ؛ إذ قد تتعرض البضائع والسلع المتبادلة للحوادث خلال الفترة ما بين إتمام عملية الشراء ووصولها للمشتري ، وهي الفترة التي تكون فيها المصارف قد أصدرت خطابات الاعتمادات ، وربما يكون المشتري (المستورد) قد حصل على تمويل من هذه المصارف ، وإن لم يسدد جزءا من قيمة البضاعة .

¹ المرجع السابق، ص 87.

خامسا . العمل على زيادة الإنتاج :

ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية ، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلى أو الجزئي ، بالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز ، مما يساعدهم على زيادة القدرة الإنتاجية ويحفزهم على التوسعات واستخدام وسائل إنتاجية أحدث من التالفة نتيجة الحادث ، بالإضافة للاستقرار النفسي والاجتماعي العاملين نتيجة توفر التغطية التأمينية ، مما يساعدهم على الاستمرار في العمل وتنمية قدراتهم المهنية ويرفع الكفاءة الإنتاجية لديهم) .

سادسا . المساهمة في التوظيف والعمالة :

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع ؛ ذلك أن التوسع في التأمين بالقطاع التجاري يقتضي توافر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية في فروعها المختلفة ، من إداريين ومحاسبين وفنيين ومهندسين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها المختلفة .

سابعا . تعزيز تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة :

يوفر التأمين الاستفادة المثلى من رأس المال ، فعند غياب التأمين سيتعين على الأفراد والشركات الاحتفاظ بأموال احتياطية كبيرة نسبيا لمواجهة المخاطر التي يتوقعونها ، ويمكن أن تكون هذه الأموال في شكل احتياطات محجوزة أو تستثمر في أوراق مالية آمنة ومنخفضة الفائدة ، بالتالي سيكون استخدام رأس المال غير كفء (فعال) . بالمقابل عندما يتم نقل المخاطر إلى شركات التأمين ، سيجعل الأموال المحتجزة متاحة للاستثمار في مجالات أكثر إنتاجية ، مما يؤدي إلى إنتاجية أكبر لرأس المال.¹

ثامنا . دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

المساهمة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد معروفة ذلك ففي العديد من الاقتصاديات الناشئة ، تفتقر الشركات والمشاريع الصغيرة إلى إمكاناتها بسبب مجموعة متنوعة من الحواجز ، أهمها الحصول على التمويل المالي . لذا فإن أصحاب المشاريع الصغيرة الذين ترتبط ثرواتهم المنزلية مع مؤسسات أعمالهم يمارسون إدارة المخاطر بأنفسهم ، في ظل غياب أدوات إدارة الخطر التي يوفرها التأمين ، سيكون هناك تحفظ كبير في توجيهاتهم

¹ المرجع السابق، ص 88

الاستثمارية ، حيث يقبلون على الأنشطة ذات المخاطر القليلة والعائد المضمون (عادة يكون منخفض) ، مما يقلل من مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج ، التوظيف و العمالة ، الاستثمار والنمو بوجه عام . لذا ينبغي أن يكون توسيع نطاق منتجات التأمين التي يمكن الوصول إليها للأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءا أساسيا من جدول أعمال الحكومات المتعلق بتطوير قطاع التأمين ، فعند اتخاذ برامج ناجحة على نطاق واسع ، فإنها لن تحسن فقط الرعاية الاجتماعية ، بل ستولد مزيجا أكثر إنتاجية وأعلى نموا من الأنشطة والاستثمارات أيضا ، والمكافأة الأكبر لجميع المزيد من أقساط التأمين .

تاسعا . الدور الوقائي للتأمين :

إن هذا الدور يتجسد بعدة وسائل ، كما نعلم فإن شركات التأمين تهدف إلى تخفيض مبالغ التعويضات قدر الإمكان ، فتعمل على تكوين جمعيات مشتركة بينها بقصد دراسة أسباب المخاطر ، من ثم اتخاذ كافة الاحتياطات لتفادي حدوثها مرة أخرى ، كما تستعين شركات التأمين بالخبراء والمختصين بهدف توعية الأفراد وأصحاب المؤسسات و إرشادهم إلى طرق الوقاية من الحوادث والتقليل منها ، كما تقوم بتوزيع النشريات التي تبين فيها الوسائل الفنية و التقنية لمكافحة الحريق أو ما تعلق بحوادث المرور ؛ حيث تشترك الشركات مع مختلف الهيئات المعنية للتوعية من خطر حوادث المرور ، وضرورة الالتزام بالقوانين المرورية ، كما قد تلجأ لتقديم تشجيعات ، كمنح تخفيض في القسط للمؤمن له الذي لا يقع له حادث خلال فترة معينة)¹ .

الفرع الثاني : قوات التأثير الاجتماعية للتأمين

يوفر التأمين الأمان للمؤمن له ضد الأخطار التي قد يتعرض لها في نفسه أو في ماله ، مما يساعد على بث روح الأمان والطمأنينة في نفوس الأفراد ، على نحو يمكنهم من ممارسة أنشطتهم دون خوف .

أولا . تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة :

إن مساهمة التأمين في نمو الاقتصاد وكفاءته ليست المدخل الوحيد إلى دوره في التنمية . بل إن مساهمة التأمين في التخفيف من وطأة الفقر ورعاية الفقراء ذات أهمية كبيرة أيضا ، على الرغم من أن الأدلة الكمية بشأن هذه النقطة لا تستند إلى أسس متينة جدا ، ولا يظهر هذا الإسهام بشكل واضح في أساس عمل شركات التأمين ، ذلك فإن دراسات نوعية أخرى أظهرت أن الأهمية والدور الاجتماعي لما يسمى بالتأمين المصغر (Micro-insurance) بالنسبة للأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة ، وهو ما يستدعي قدرا أكبر من التحريب مع

¹ المرجع السابق، ص 89

نماذج الأعمال والمنتجات مثل : توفير التأمينات الصحية وتأمين الحياة ، صناديق المعاشات التقاعدية ، التأمين ضد الكوارث الطبيعية أو التأمين على المحاصيل) ، التي تساهم في تحسين حياة الأفراد وتزيد استقرارهم الاجتماعي .

ثانيا. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث :

يقلل التأمين من إجمالي المخاطر التي يواجهها الأفراد والاقتصاد ككل ، وينشأ هذا الحد من المخاطر بفضل تنوع محفظة المنتجات التأمينية والحوافز المادية التي تقدمها الشركات في حال تحسين طرق إدارة المخاطر ، لتشجيع أنشطة التخفيف والوقاية من الخطر . كما أن المستأمن لا يستحق التعويض إذا ثبت هنالك إرادة له في تحقق الخطر ، هذه الشروط والتحفظات في التأمين تجعل الفرد حريصا لتجنب تحقق الخطر قدر الإمكان.

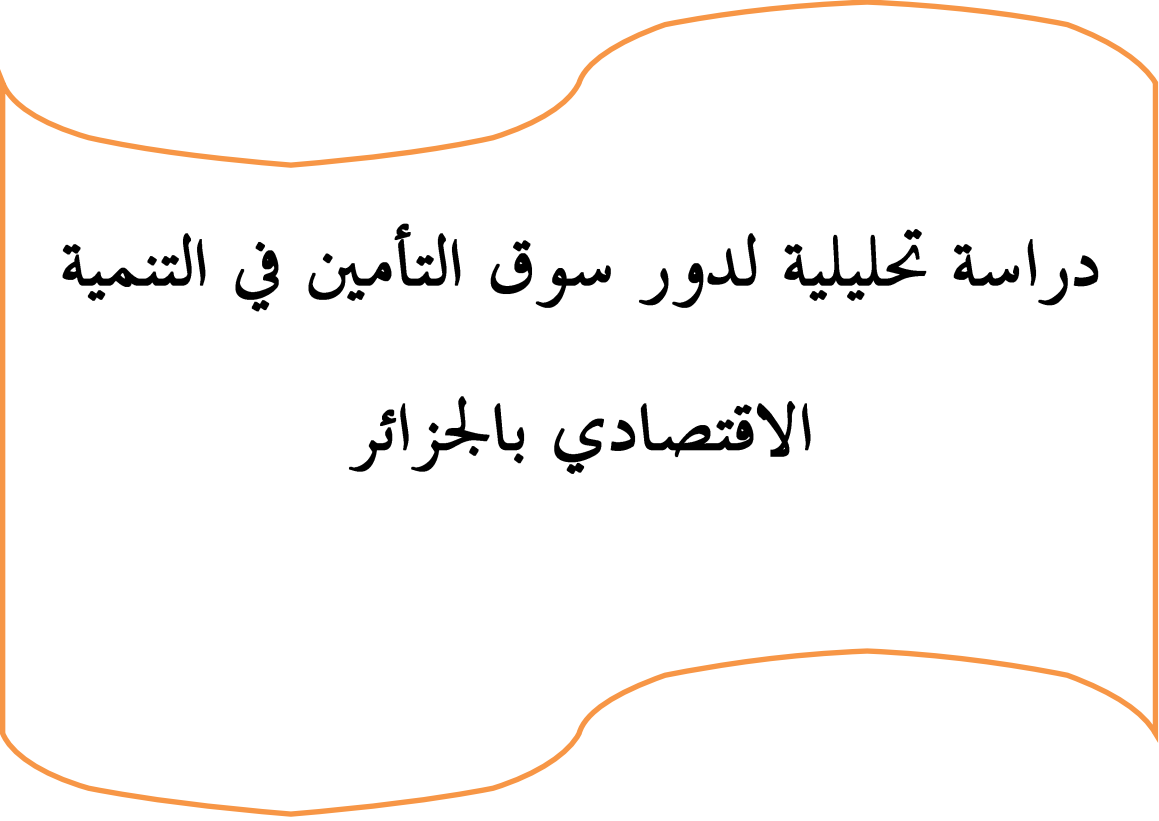
ثالثا. التأمين عامل من عوامل التعاون :

يقوم التعاون بين مجموعة من الأشخاص لضمان خطر معين ، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي واحد منهم . تتحقق هذه الصورة في التأمين التبادلي من خلال إنشاء مؤسسات التعويض عن الأمراض ، الحوادث المهنية ، البطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض كي تقوم شركات التأمين بدورها الاقتصادي والاجتماعي على أكمل وجه ، يجب أن يكون سوق التأمين قويا ومنظما بما فيه الكفاية ، لحماية حاملي وثائق التأمين من جهة ، ودعم النشاط الاقتصادي من خلال المنتجات التي تقدمها والاستثمارات التي تقوم بها من جهة أخرى.¹

¹ بالي مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 89-90

خلاصة الفصل الاول:

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل من مفاهيم نظرية للتأمين وأهم خصائصه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية يتضح لنا مدى الاهمية الكبرى للتأمين، حيث يمكن أن نقول أن للتأمين دور مزدوج من خلال تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتجميع المدخرات واستثمارها لتحقيق أرباح من جهة أخرى، كما تطرقنا الى علاقة التأمين بالتنمية الاقتصادية مع توضيح بعض المؤشرات ، و اخيرا تناولنا الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة على التأمين.

A decorative orange frame with a wavy, hand-drawn style border. It has a central rectangular area with rounded corners and a small notch at the top center and bottom center.

دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

تمهيد :

يتناول هذا الفصل في مبحثه الاول تنظيم سوق التأمين في الجزائر والرقابة عليه مع التطرق الى مختلف اهم شركات التأمين الموجودة في الجزائر وكيفية الرقابة عليه ، كما يتناول في مبحثه الثاني تحليل اداء التأمين و التنمية الاقتصادية وفيه سوف نقوم بتحليل نشاط قطاع التأمين ومسار التنمية الاقتصادية ، اما في المبحث الثالث سندرس مساهمة التأمين في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل مساهمة انتاج و تعويضات سوق التأمينات وكذا مساهمة سوق التأمينات في الاستثمار و التشغيل ثم نعرض حول المعوقات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر ومحاولة اعطاء بعض الحلول

المبحث الأول: تنظيم سوق التأمين في الجزائر و الرقابة عليه

ستتطرق في هذا المبحث الى تطور قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الاول : تطور قطاع التأمين في الجزائر

عرف قطاع التأمينات في الجزائر عدة تغيرات ناجمة بالدرجة الأولى عن تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة الحرة ، متأثرا بالتحويلات الاقتصادية التي عرفتها البلاد ،

الفرع الاول : مرحلة الاستقلال (سياسة الاحتكار والتأميم) (1962-1988) كان التأمين يمارس من قبل 270 شركة أجنبية أغلبها فرنسية ، كما تميزت هذه الفترة بالعديد من السياسات والإجراءات ، كان أهمها احتكار الدولة لنشاط التأمين وتأميم جميع الشركات العاملة بالقطاع .

أولاً.مرحلة انتقالية (1962-1966) : رغم استكمال مراحل الاستقلال السياسي في الجزائر سنة 1962 ، إلا أنه لم يتحقق الاستقلال في مجال التأمين وظل يؤدي من طرف مؤسسات أجنبية ، بدأت هذه المرحلة من القانون 62/157 الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 1962 والقاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية قبل الاستقلال ، خاصة تلك التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الواردة في القانون 13 جويلية 1930 ومختلف النصوص المكلمة و المعدلة له، كما تم في هذه المرحلة إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) في 12 ديسمبر 1963 ، والتعاضدية الجزائرية لعمال التربية والثقافة (MAATEC) في 29 ديسمبر 1964.

ثانيا . مرحلة الاحتكار والتأميم (1966-1988) : بدأت مع احتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين ، وقد تجسدت بالأمر رقم 66/127 المؤرخ في 27 ماي 1966 ، حيث أشارت المادة الأولى منه « تحتفظ الدولة باستغلال جميع عمليات التأمين، وبناءا عليه فإن مؤسسات التأمين التابعة للدولة تكون من الآن فصاعدا مؤهلة دون غيرها لمزاولة عمليات التأمين » ، كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 66/129 المؤرخ في 27 ماي 1966 . إن الهيئات التي مارست عملية الاحتكار في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) و الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (

(CAAR)، بالإضافة إلى مؤسسة التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة (MAATEC) والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) .

كان عمل قطاع التأمين في الجزائر بعد الاستقلال وفقا للتشريع الفرنسي ، ألغي هذا التشريع في 5 جويلية 1975 دون أن يحل محله أي تنظيم بديل ، حيث عانى القطاع من فراغ قانوني مدة 5 سنوات إلى غاية 1980 أين أصدر المشرع الجزائري القانون 80-07 بتاريخ 09 أوت 1980 ، الذي وضع خصيصا ليلاءم البيئة الجزائرية بصفة خاصة وليسائر التوجهات السياسية والاقتصادية للبلاد بصفة عامة ؛ وأنشأ عددا من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العقارية العمومية بالاكتتاب في تأمينات الحريق و أضرار المياه و إلزام أصحاب المهن الحرة (مهندسين ، معماريين ، مقاولين ...) و القطاع الإستشفائي وأعضاءه بالاكتتاب في تأمينات المسؤولية المدنية المهنية شهدت حركة النقل البحري والبري في الجزائر تطورا كبيرا مما أدى بالمشرع لإنشاء الشركة الجزائرية التأمينات النقل CAAT بموجب المرسوم 85-82 المؤرخ في 30 أفريل 1985

الفرع الثالث : مرحلة إلغاء التخصص ورفع الاحتكار (1988-1995) : تعد مرحلة تمهيدية لتحرير قطاع التأمين ، وتعود أسبابها إلى تأثير الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي استهدفت المؤسسات الاقتصادية العمومية ، التي كانت تسعى إلى الاستقلالية حسب القانون رقم 88/01 المؤرخ في 01 جانفي 1988 الذي فتح باب المنافسة فيما بينها كدافع للرفع من مردوديتها ، الشيء نفسه ينطبق على شركات التأمين ، حيث قررت الحكومة سنة 1990 إلغاء مبدأ التخصص ليتماشى مع استقلالية المؤسسات وإتاحة الفرصة من الناحية الفنية لتوازن أفضل ، وبهذا أصبحت الشركات تمارس جميع عمليات بروح المنافسة بينها من أجل الوصول إلى تقديم خدمة أفضل وبتكلفة أقل ، باستثناء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) التي بقيت تحتكر إعادة التأمين لحساب الدولة . ولضمان تنفيذ الإصلاحات تم تأسيس الإتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين U AR في 22 فيفري 1994 .

بعد إلغاء مبدأ التخصص وفتح السوق على المنافسة لم يحقق نشاط التأمين ما كان منتظرا منه ، كما أن طبيعة الاحتكار الذي ميز السوق التأمين الجزائري طيلة السنوات السابقة شكل عائقا أمام تطور القطاع ، بتضييقه مجال المنافسة وحصرها فقط بين مؤسسات التأمين العمومية . وأظهرت التجربة الممتدة من 1990 سنة إلغاء مبدأ

التخصص إلى غاية 1995 تاريخ رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين ، حيث أن استقلالية مؤسسات التأمين العمومية وفتح مجال المنافسة بينها لم يكن كافيا كديناميكية تجارية حقيقية لتطوير قطاع التأمين الوطني ، مما دفع بالدولة والوزارة الوصية إلى التفكير في إجراء تعديل على القوانين المنظمة للنشاط التأميني ، فصدر سنة 1995 القانون 95-07 الذي تضمن تعديلات عميقة لقطاع التأمينات على الصعيد القانوني والتنظيمي .

المطلب الثاني: شركات و منتجات التأمين في الجزائر

الفرع الاول. شركات:

انطلاقا من التقارير الصادرة عن مديرية التأمينات، نلاحظ أن نشاط التأمين في الجزائر ممارس من قبل 24 شركة تأمين ، هذه الشركات الممارسة للتأمين مقسمة حسب نوع المخاطر ، على النحو التالي :

➤ 01 شركة إعادة التأمين

➤ 02 شركات متخصصة في مجال التأمين، تأمين القرض العقاري، تأمين قرض التصدير.

➤ 14 شركة لتأمين الأضرار

➤ 07 شركات لتأمين أشخاص

يمكن شرح ذلك كالتالي:

تغطي التأمينات الجزائرية ثلاث أنواع من نشاطات التأمين و هي:

- التأمين المباشر الممارس من قبل شركات التأمين التالية و هي:

➤ 04 أربعة شركات عمومية لتأمين الأضرار SAA - CAAR - CAAT - ASI :

➤ 06 ست شركات خاصة لتأمين الأضرار Allurice Assurance - 2A - AM - Trust :

Algeria (البركة والأمان سابقا) CIAR - Salumnia Assatrances

➤ 01 شركة مختلطة لتأمين الأضرار AXA Algerie Assurance Dommittings

➤ 03 تعاوضيات تأمين MUTUALIST - CN MA - MANTEC.

➤ 02 شركات عمومية لتأمين الأشخاص - Taalmine Life Algerie (TALA) :

02CAARAMA

➤ 02 شركات خاصة لتأمين الأشخاص CARDif El Djazair - MACIR VIE :

➤ 03 شركات مختلطة لتأمين الأشخاص SAPS – AXA Algerie Assurance Vie :

الجزائرية الحياة) – (AGLIC)

➤ إعادة التأمين المستغلة من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR :

التأمينات المتخصصة المستغلة من قبل:

➤ CAGEY لتأمين قرض التصدير

➤ SGCI لتأمين القرض العقاري

أولا .الشركات العمومية المكلفة بالتأمين المباشر:

1. الشركة الوطنية للتأمين (SAA) : هي شركة عمومية ذات أسهم أنشأت في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية ومصرية وتم تأميمها سنة 1966 بموجب قانون 66/127 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين ، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 20 مليار دينار جزائري أم رقم أعمالها لسنة 2018 يفوق 27مليار دينار جزائري¹

2. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) شركة عمومية ذات أسهم أنشأت سنة 08 جوان 1963 ، حيث أوكلت إليها عمليات إعادة التأمين بتنازل شركات تأمين الأخرى ب 10 من نشطتها في 1964 أصبحت تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب 12 مليار دينار جزائري . بلغ رقما عماها 15.3 مليار دينار جزائري سنة 2019²

3. شركة تأمين المحروقات : (CASH) شركة عمومية ذات أسهم تابعة لشركات المحروقات " سون طراك " أنشأت في 4 أكتوبر 1999 ذات رأس مال اجتماعي يقدر ب 7.800 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2019 قدر ب 11.62 ارتفع بنسبة 21.3 بالمائة³

¹الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية التأمين. www.saa.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021

²الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين اعادة التأمين. www.caar.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021

³الموقع الإلكتروني للشركة تأمين المحروقات. www.cash.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021

ثانيا ، الشركات الخاصة

1. ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين : (Trust Algeria) هي أول شركة تأمين ذات أسهم (SPA) برأسمال أجنبي ملك للخواص ، مشترك بين شركة ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين (95 %) والشركة القطرية العامة للتأمين (5 %) ، منحت الاعتماد يوم 18 نوفمبر 1997 لممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين و بدأت نشاطها سنة 1998 ، يبلغ رأسمالها الاجتماعي حاليا 2.453 مليار دج سنة 2016¹
2. الجزائرية للتأمينات (2A) : شركة خاصة ذات أسهم ، أنشأت بتاريخ 6 ماي 1997 ، لممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين ، برأس مال خاص وطني يقدر ب 2 مليار دينار جزائري . رقم أعمالها لسنة 2016 يساوي 3.627 مليار دينار جزائري²
3. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين : (CIAR) شركة خاصة ذات أسهم تتشكل من مستثمرين خواص وطنيين و أجانب ، تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ، أنشأت بتاريخ 1 اوت 1998 برأس مال خاص وطني يقدر ب 4.167 مليار دينار جزائري . رقم أعمالها بلغ سنة 2016 ما يقارب 9.182 مليار دينار جزائري³
4. شركة أليانس للتأمين : (ALLIANCE Assurances) شركة خاصة ذات أسهم تم إعتمادها بتاريخ 30 جويلية 2005 وهي أول شركة تأمين خاصة تدخل بورصة سنة 2011 رأسمالها يقدر 2.406 مليار دينار جزائري ، رقم أعمالها لسنة 2019 يقدر ب 5.2 مليار دينار جزائري، تزاوّل جميع عمليات التأمين على الأضرار.⁴
5. العامة للتأمينات المتوسطة : (GAM) شركة ذات أسهم أنشأت بتاريخ 10 سبتمبر 2000 لتزاوّل جميع أصناف التأمين على الأضرار برأس مال أجنبي (ECP) يقدر ب 2.400 مليار دينار جزائري ورقم أعمالها لسنة 2016 هو 3.329 مليار دينار جزائري⁵

¹ الموقع الإلكتروني لشركة تراست الجزائر لتأمين إعادة التأمين www.trust-assurances.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021

² الموقع الإلكتروني للجزائرية للتأمينات www.2a.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

³ الموقع الإلكتروني للشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين www.laciar.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

⁴ الموقع الإلكتروني لشركة اليانس للتأمين www.allianceassurance.com.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

⁵ الموقع الإلكتروني للشركة العامة المتوسطة www.gam.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

6. شركة سلامة للتأمين : (SALAMA Assuranthets) تم إعتماها في 26 مارس 2000 برأس مال يعادل 2 مليار دينار جزائري ، وهي فرع الشركة الإماراتية سلامة شركة الإسلامية العربية لتأمين " ، رقم أعمالها سنة 2020 يعادل 4.6 مليار دينار جزائري . حيث تمارس جميع عمليات التأمين على الأضرار ذات صيغة التكافلية¹

7. شركة كارديف دزائر : (cardif Al.Djazair)

8. أكسا للتأمين على الأضرار : (ANA IMOMMAGE)

ثالثا ، شركات تأمين الأشخاص : شهد قطاع التأمينات تغيرا في تقديم منتجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص ، الذي يعد قطاعا يتمتع بقدرات ضخمة ومردود معتبر من شأنه تحقيق رقم أعمال أكبر مما هو عليه الآن ، وهذا طبقا للقانون 06/04 المتعلق بالتأمينات الذي منح شركات التأمين مهلة (5) سنوات تفصل تأمينات الأشخاص عن تأمين الأضرار (مارس 2016 - مارس 2011) سمحت هذه المبادرة بيع حقيقة التأمين على الأشخاص من خلال منتجات جديدة و اساليب تسيير حديثة حيث تم الإعلان عن إنشاء سبعة شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص من سنة 2011 ، وهي :

1. شركة التأمين والاحتياط والصحة : (SAPS) يطلق عليها أيضا اسم " أمانة " AMANA وهي شركة مختلطة ذات أسهم تم إنشائها في 10/03/2011 عن طريق شراكة بين شركة الوطنية التأمين SAA وماسيف MASIF الفرنسية ، بشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك تنمية المحلية (LNB) برأس مال اجتماعي يعادل 02 مليار دج²

2. شركة التأمين على الحياة تالا : (TALA) هي مؤسسة فرع الشركة الجزائرية لتأمين " CAAT " متخصصة في تأمينات الأشخاص وتم اعتمادها 17/04/2011 برأس مال قدره 01 مليار دج حيث صرح المدير العام الذي قال بأن رقم أعمال الشركة يفوق 781.5 مليون دينار سنة 2012³.

¹ الموقع الالكتروني لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية www.salama-assurance.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

² الموقع الالكتروني لشركة التأمين والاحتياط www.amana.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

³ الموقع الالكتروني لشركة التأمين على الحياة www.tala-assurance.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

3. كرامة للتأمينات (CAARAMA) شركة ذات أسهم ، فرع لشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين " CAAR " ، تم اعتمادها سنة 09/03/2011 برأس مال قدره 01 مليار دج وحقت رقم أعمال قدره 2.130 سنة 2017¹

4. شركة مصير للحياة : (MAC IR VIE) شركة ذات أسهم (SPA) تم اعتمادها في 11 أوت 2011 برأسمال قدره 2 مليار دج ، وهي فرع معلوك الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين IAR ، حيث تختص الشركة في تنظيم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر و الحياة و الصحة ، وتضم حاليا حوالي 100 وكيل عام و 5 وكالة مباشرة إلى جانب 80 نقطة بيع عبر كامل تراب الوطن .²

5. أكسا للتأمين على الحياة (AXA VIE) ،

6. شركة التأمين التعاضدي : (MUTTALIST)

7. شركة الخليج الجزائرية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة : (AGLIC)

رابعا . التعاضديات :

1. التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة : (MAATES) تم اعتماد هذه التعاضدية في 29 ديسمبر 1964 بمقتضى القانون الصادر في سنة 1963 المتضمن الزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية والأجنبية من طرف وزارة المالية ، ومنح لها اعتماد من طرف وزارة المالية. تضم المشتركين العاملين في قطاع التربية و الثقافة، كما تقوم بعمليات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن. يقدر رأسمالها ب 01 مليار دج³

2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : (CNMA) تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليم 64-72 المؤرخ في 2 ديسمبر 1972 بهدف حماية الملكات والأشخاص ، و هو صندوق تعاضدي للاستثمار الزراعي ، مرتبط بنشاطه بالفلاحة يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين كما يمكنه ملحق القروض ، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 95-97 بتاريخ 01 أبريل 1995 و يبلغ رأس ماله 758.7 مليون دج ، وحقق رقم أعمال قدره 14 مليار دينار سنة 2018⁴

¹الموقع الالكتروني لشركة كرامة للتأمينات www.carama.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

²الموقع الالكتروني لشركة مصير للحياة www.macirviedz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

³الموقع الالكتروني للتعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة WWW.MAATES.DZ تاريخ الاطلاع 24-04-2021

⁴الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي WWW.CNMA.DZ تاريخ الاطلاع 24-04-2021

3. خامسا. الشركة المركزية لإعادة التأمين : (CCR) شركة عمومية ذات أسهم أنشأت 1 أكتوبر 1973 برأس مال يقدر ب 6.000 مليون دينار بلغ رقم أعمالها سنة 2019 ما يعادل 35.655 مليون دينار جزائري ، ينحصر نشاطها في ممارسة عمليات إعادة التأمين وتبقى المتعامل الوحيد المتخصص في هذا المجال في سوق الجزائري والمستفيد من التنازل الإلزامي في مجال إعادة التأمين¹.

4. سادسا. الشركات المتخصصة :

5. 1. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات : (CAGEX) أنشئت في 10 جانفي 1996 بموجب المادة 4 من الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10/10/1996 المتعلق بتأسيس نظام التأمين القرص عند التصدير ، وتم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 12 جويلية 1966 هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 02 مليار دج ، مشترك بين البنوك العمومية وشركات التأمين العمومية²

6. 2. شركة ضمان القرض العقاري : (SGCI) هي مؤسسة عمومية الاقتصادية ذات أسهم ، ثم إعتماها في 15 أكتوبر 1997 بمساهمة الخزينة العمومية (40.35 %) ، وستة بنوك عمومية رأسمالها 2 مليار دج ، باشرت نشاطها رسميا في الفاتح من جويلية 1998 ، حيث تقوم بممارسة جميع عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية³

7. الفرع الثاني: منتجات سوق التأمين الجزائري:

تقدم شركات التأمين في الجزائر عديد الخدمات والمنتجات التأمينية ، التي تختلف وتنوع حسب القطاعات والأعوان الطالبين لها .

أولا . تأمين الممتلكات والمسؤولية :

تشمل الأنواع التالية :

1. التأمين من الحريق والأخطار اللاحقة : يضمن المؤمن بمقتضى هذا العقد للمؤمن له جميع الأضرار المادية التي تتسبب فيها النيران للأشياء المؤمن عليها ، بسبب الحريق أو الانفجار أو صاعقة كهربائية .

¹الموقع الالكتروني للشركة المركزية لإعادة التأمين www.ccrdz.com تاريخ الاطلاع 24-04-2021

²الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات www.cagex.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

³الموقع الالكتروني لشركة ضمان القرض العقاري www.sgci.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021

2. التأمين من هلاك الحيوانات والأخطار المناخية: يضمن المؤمن فقدان ، أن الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض ، يسري الضمان في حالة قتلى الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديد للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن و كما يمكن ضمان أخطار البرد والعاصفة والجليد وتقل الثلج و الفيضانات وفق الشروط المنصوص عليها في عقد التأمين في تأمين البضائع المنقولة يغطي هذا التأمين البضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية الأضرار والخسائر المادية اللاحقة بالبضائع أثناء نقلها ، وإذا اقتضى الحال أثناء عمليات الشحن والتفريغ

3. تأمينات المسؤولية : يضمن المؤمن تبعات المالية المترتبة على مسؤولية المؤمن له المدنية يسبب الأضرار اللاحقة بالغير

4. تأمين الكفالة: هو عقد يضمن من خلاله المؤمن مقابل قسط تأمين للمؤسسة المالية أو المصرفية تعويض مستحقها بشأن عملية تجارية أو مالية في حالة إعسار المدين¹

ثانيا ، التأمين على الأشخاص والرسملة :

1. التأمين على الأشخاص : هو عقد احتياطي يكتب بين المكتب والمؤمن ، يلتزم بواسطه المؤمن مدفع مبلغ محدد في شكل رأسمال أو ريع ، في حالة وقوع الحدث أو عن حلول الأجل المحدد في العقد المؤسن له أو المستفيد المعين . يلتزم المكتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه .

2. الرسملة : هي عملية ادخار يلتزم المؤمن من خلالها بدفع مبلغ محدد للمؤمن له أو المستفيد المعين ، في شكل رأسمال أو ريع عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد مقابل دفع أقساط التأمين حسب آجال استحقاق متفق عليه في العقد .

3. التأمين الجماعي: يكتب عقد تأمين الجماعة من قبل شخص معنوي أو رئيس مؤسسة بغية انخراط مجموعة من الأشخاص تستجيب لشروط محددة في العقد من أجل تغطية خطر أو عدة أخطار متعلقة بالتأمين على الأشخاص.

¹ مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص110-111

ثالثا ، التأمينات البحرية :

1. التأمين على السفينة ؛ ويشتمل التأمين على هيكل السفينة وملحقاته التي تكون جزءا منه وتكون ضرورية لاستغلالها سواء كانت مرتبطة بالهيكل أو منفصلة عليه
2. التأمين على البضائع المشحونة بحرا ؛ يضمن المؤمن جميع الأضرار والخسائر المادية بالإضافة إلى الخسارة في الأوزان و الكميات التي تحصل للبضائع بسبب حالت بحري يمكن تأمين البضائع بوثيقتين : - وثيقة تأمين سرية صالحة لرحلة واحدة - وثيقة تأمين مفتوحة في التأمين على المسؤولية المدنية البحرية ، بهدف التأمين على مسؤولية مالك السفينة إلى التعويض تان الأضرار المادية والجمالية التي تلحقها السفينة بالغير أو التي تلج جراء استغلالها .

3. التأمينات الجوية:

- تأمين أجسام المراكب الجوية : يهدف إلى ضمان الأضرار المادية اللاحقة بالركبة الجوية المؤمن عليها ، يتضمن أيضا مصاريف إصلاح العطل ومصاريف الحراسة ونقل المركبة المتضررة ووضعها في مكان آمن ما لم يكن هناك اتفاق مخالف
4. تأمين المسؤولية : يهدف تأمين المسؤولية إلى ضمان التعويض الغير عن الأضرار التي تسبب فيها المركبة الجوية مهما كان نوعها بمناسبة استغلالها
 5. تأمين البضائع المنقولة : يغطي النتائج الأضرار المادية والخسائر التي يتعرض إليها الناقل ، وكذلك الأضرار الناجمة عن التلف الكلي أو الجزئي للبضاعة و النقص في كميتها أو وزنها¹

4 . التأمين من الأخطار المتنوعة:

التأمين ضد المخاطر المتعددة من اجل ضم عدة اخطار في عقد تأمين وحيدة لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى بالأخطار المتعددة ، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له الحريق ، انفجار ، أضرار المياه ، انكسار الزجاج ، السرقة .. الخ .

1. تأمين خسائر الاستغلال : يسعى هذا التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن استصاها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالتأمينات، الجزائر 1995، ص 23-09

2. التأمين الاختياري للسيارات : يشمل التغطية عن خطر التصادم أو الانقلاب ، خطر الحريق والاشتعال خطر السرقة أو اقتحام السيارة وسرقة أجزاء منها ، كذلك انكسار الزجاج .
3. تأمين كسر الآلات : يضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المومن عليها بسبب سوء الاستخدام ، خلل في التركيب ، انقطاع التيار الكهربائي ... الخ
4. التأمين المتعدد المخاطر المتعلق بالسكن: يشمل جميع الأضرار المادية التي تلحق بالسكن ، الناجمة على عدة أخطار كالسرقة ، الحريق ، تسرب المياه ، كسر الزجاج ، ... الخ
5. . التأمين على أخطار الموقع : يعتبر أحد أنواع التأمين على الإنشاءات ، حيث يشمل التعويض عن الأضرار والخسائر التي تصيب السياني قيد الإنشاء أو الآلات والمعدات الموجودة في موقع البناء
6. . التأمين على جميع أخطار التركيب : يضمن التغطية من جميع الأخطار التي تسبب أضرارا أو خسائر العتاد المؤمن عليه (الآلات ، الأجهزة والتي تحدث بسبب أخطاء وحوادث التركيب).
7. تأمين أخطار أجهزة الإعلام الآلي و الأجهزة الالكترونية: يضمن السوسن الأضرار والخسائر اللاحقة بأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية، بالإضافة إلى مصاريف إصلاح واستبدال هذه القطع
8. تأمين الصادرات : تختص به الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرك (CAGEN) ، بناء على المرسوم رقم 96-345 الصادر في 10 جانتى 1996 ، التي تتولى تأمين المخاطر التجارية ، مخاطر الأعمال ، المخاطر السياسية ، مخاطر تقلب الصادرات ومخاطر حدوث كوارث طبيعية .
- 5.التأمينات الإلزامية:

أولا . التأمينات البرية

1. تأمين المسؤولية المدنية : يلتزم وجوبا بهذا النوع من التأمين كل من :
 - الشركات والمؤسسات الاقتصادية المدنية ؛
 - أصحاب المحلات و القاعات المخصصة للأنشطة التجارية و الثقافية و الرياضية
 - الموانئ والمطارات الناقلون العموميون للمسافرين أو البضائع ؛
 - المخابر والمؤسسات الصحية ، أعضاء السلك الطبي والشبه الطبي والصيدلاني الخواص
 - اصحاب الورشات والمصانع والمؤسسات الصناعية

8. التأمين من الحريق : يجب على الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأميننا من خطر الحريق

9. التأمين في مجال البناء: على كل مهندس معماري ومقاول و مراقب تقلي و اي تدخل ، طبيعيا كان أو معنويا أن يكتب تأميننا لتغطية مسؤوليته المدنية المهنية التي قد يتعرض لها بسبب أشغال البناء

10. المسؤولية المدنية عن الصيد : يتعين على كل صياد أن يكتب ناميدا دون تحديد المبلغ ، لضمان العواقب المالية عن المسؤولية المدنية التي قد يتعرض لها من جراء الأضرار الجسمانية التي يلحقها الغرر أثناء الصيد أو إيادة الحيوانات الضارة أو المؤدية وفقا للتشريع المعمول به.

11. تأمين المسؤولية المدنية المتعلقة بالسيارات: كل شخص خاضع لإلزامية التأمين المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم 1574 المؤرخ في 30 جانفي 1974 « كل مالك مركبة ملزم بالاكتتاب في بعد تأمين يغطي الأضرار التي تسببها المركبة للغير وذلك قبل إطلاقها للسير.

12. تأمين الكوارث الطبيعية : (CT – NAT) كان هذا النوع من التأمين اختياري في الجزائر ، لكن بعد فوات زلزال 21 ماي 2003 أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 12/03 الصادر في 26 أوت 2003 والقاضي بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيث ينص على أنه لا يتعين على كل المالكين لملك.

13. التأمينات البحرية والجوية كل سفينة أو مركبة جوية مسجلة في الجزائر يجب تأمينها لدى شركة تأمين معتمدة بالجزائر عل الأضرار التي يمكن أن تلحق بها و عن طعون الغير أيضا يجب على كل ناقل بحري أو ناقل جوي أن يكتب تأمينا لدى شركة تأمين معتمدة بالجزائر لتغطية مسؤوليته المالية تجاه الأشخاص والبضائع المنقولة و نحاء الغير . يتعين على كل مستورد يرغب في تأمين البضائع أو سواد التجهيز المنقولة بحرا أو جوا ، اكتتاب تأمين الذي شركة تأمين معتمدة في الجزائر¹

المطلب الثالث: هيئات الرقابة على سوق التأمين الجزائري

بعد صدور القانون 4-16 لم يعد الوزير المكلف بالعالية هو من يتخذ القرارات في مجال الرقابة ، بل استحدثت هيئة خاصة بالرقابة ، وهناك هيئات أخرى تعمل على المساعدة في عملية الرقابة على التأمين إن الإشراف على

¹ الدكتور حميل صالح، التأمينات البرية الإلزامية وجزاء الإخلال بها على ضوء الامر رقم 95-07 ، العدد 2، قسم الحقوق، جامعة أدرار، ص 34-41

التأمين لا يمكن أن يتم من خلال هيئة واحدة لذا تعددت الهيئات والأطراف المشاركة في عملية الرقابية ، وستتطرق إليها :

أولا ، لجنة الإشراف على التأمينات : تعد هذه الهيئة هي الهيئة المسؤولة بشكل مباشر على عملية الإشراف على التأمين في الجزائر ،

مهامها : تكلف لجنة الإشراف على التأمينات بما يأتي:

- تسهر لجنة الإشراف على التأمينات على مطابقة عمليات التأمين و إعادة التأمين وشرعيتها .
- يتولى مفتشو التأمين المؤهلون مراقبة مدى احترام شركات التأمين و او إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية في مجال التأمين لأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات
- يمكن للجنة الإشراف المطالبة بخبرات التقييم كلي أو جزئي للأصول و اراؤ الخصوم المرتبطة بالالتزامات التنظيمية لشركات التأمين
- يمكن للجنة الإشراف وقصد الحفاظ على أملاك شركة التأمين و او إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية والتصحيح وضعيتهم ، أن تلجأ إلى تقليص نشاطها في فرع أو عدة فروع تأمين و تقليص أو مع حرية التصرف في كل أو جزء من عناصر أصولها
- تعين لجنة الإشراف مفتش أو عدة مانشين مساعدين القاضي المحافظ في مراقبة عمليات تصفية شركات التأمين و يمكن للجنة الإشراف وفي إطار المهام المحولة لها أن تعرض على الوزير المكلف بالعالية كل اقتراح أو تعديل التشريع و التنظيم المعمول بهما ؛¹

ثالثا . المجلس الوطني للتأمينات(CNA) تم إنشاء المجلس في 25 جانفي 1995 ، وهو هيئة تابعة لوزارة المالية لها دور استشاري يسعى إلى تطوير نشاط التأمين و تنظيمه ليصبح ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني يترأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمالية ، وينعقد بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه ، كما يمكن للمجلس أن بعد مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية داخلية في مجال اختصاصه بتكليف من الوزير المكلف بالمالية أو بمبادرة منه

يتكون المجلس الوطني للتأمينات لا سيما من 4

¹ مصعب بالي، مرجع سبق ذكره ص117

- ممثلي الدولة
- ممثلي المؤمنين والوسطاء
- ممثلي المؤمن لهم
- ممثلي مستخدمي القطاع

فيما يخص الجانب التنظيمي المجلس يتكون من أربعة لجان يرأسها وزير المالية وهي كالتالي :

- لجنة الاعتماد : وتتحد مسؤوليتها من خلال منح الاعتماد لشركات التأمين والسماسة
- اللجنة القانونية أو الشرعية
- لجنة التسعيرة وحماية حقوق المؤمن لهم (حماية مصالح المؤمنين)
- لجنة تنظيم وتطوير سوق التأمين .

رابعا . الاتحاد الجزائري الشركات التأمين وإعادة التأمين : (UAR) أنشئ في 22 فيفري 1994 وتم اعتماده في 24 أفريل 1994 حيث يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ترقية و تطوير نشاطات القطاع و ابراز مزايا مهنة التأمين .
- السعي من أجل تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها شركات التأمين و إعادة التأمين .
- المساهمة في تحسين مستوى الكفاءة وتكوين العمال في القطاع .
- تنظيم الاتصالات الداخلية والخارجية بين شركات التأمينات.
- تمثيل مصالح شركات التأمين على الصعيدين الوطني والدولي.

المبادرة بكل عمل يهدف إلى ترقية ممارسة المهنة والتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية و (CATNAT)
خامسا . الجهاز المتخصص في مجال تعريف التأمينات: يحدث لدى الوزير المكلف بالمالية جهاز متخصص في مجال التعريفات ، يهتم هذا الجهاز المتخصص بإعداد مشاريع التعريفات ودراسة تعريفات التأمين السارية المفعول وتحسينها¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات ، مرجع سبق ذكره، ص31-32

سادسا ، هيئة مركزية الأخطار :

تتولى مهمة جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبة لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية ، تنشأ مركزية الأخطار لدى وزارة المالية وتلحق بالهيئة المكلفة بالتأمينات. كما يجب على شركات التأمين ابلاغ مركزية الأخطار والعقود التي تصدرها (يحدد شكل هذه التصريحات ودورياتها بقرار من الوزير المكلف بالمالية). تقوم مركزية الأخطار بإعلام شركة التأمين المعنية بكل حالة التعددية التأمين من نفس الطبيعة و على نفس الخطر.

المبحث الثاني: تحليل أداء التأمين والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2013-2018

مر سوق التأمينات في الجزائر بالعديد من المراحل أهمها ما قبل وبعد صدور القانون رقم 95 07 ، وهو ما تمثل في انتقال الشركات الناشطة في سوق التأمينات في الجزائر إلى مرحلة الاستقلالية والسماح لها بتغطية كل الأخطار ، فتنوعت الخدمات التأمينية المعروضة

المطلب الاول: تحليل نشاط قطاع التأمين في الجزائر (الانتاج فقط) 2013-2018

الفرع الاول: تطور سوق التأمينات خلال الفترة 2013-2018

إن إنهاء السلطات المركزية لمرحلة احتكار وهيمنة الشركات العمومية السوق التأمينات الجزائر كان نتيجة لصدور القانون رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ، كمرحلة نوعية تم دعمها بمزيد من الانفتاح على المتعاملين الخواص لأجل تطوير السوق واستغلال الطاقات المعطلة والقدرات الكامنة غير المستغلة فعليا كما شهدت سوق التأمينات تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، مثلما يبينه الجدول

الجدول رقم 2 : يوضح تطور نشاط التأمين في الجزائر (صافي أقساط التأمين) خلال فترة الدراسة 2013-2018

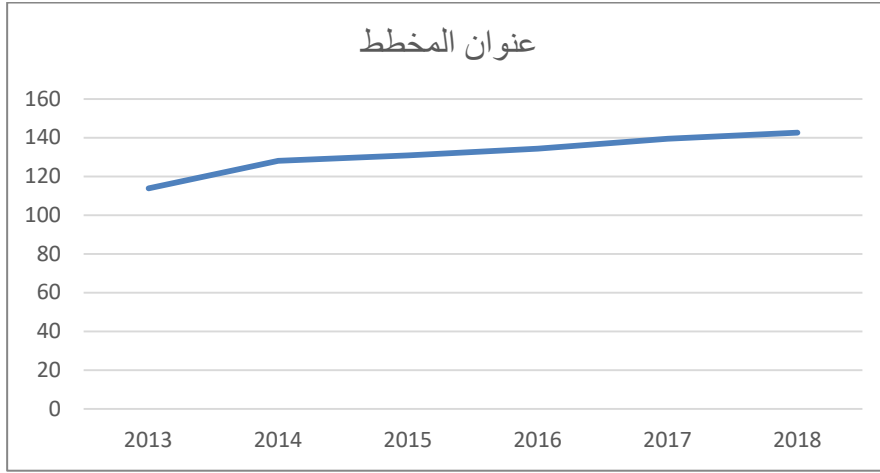
الوحدة: مليار دج

السنة	رقم اعمال التأمين
2013	113.9
2014	128.03
2015	130.82
2016	134.4
2017	139.5
2018	142.6

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2013-2018

الشكل رقم 1: يوضح تطور نشاط التأمين في الجزائر (صافي أقساط التأمين) خلال فترة الدراسة 2013-2018

الوحدة: مليار دج



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول

من خلال هذا الجدول و المنحنى الذي يوضح تطور رقم اعمال التأمينات خلال الفترة 2013-2018 حيث نرى ان هناك تحسن ملحوظ في تطور رقم اعمال التأمينات ويرجع سبب التحسن في رقم الأعمال إلى تزايد لجوء الزبائن (شركات وتجار) للتأمين ضد أخطار الحرائق (نتيجة لما ميز هذه الفترة من كثرة الاحتجاجات الشعبية) ، بالإضافة الى تزايد حصص فروع التأمين على السيارات والذي يعتبر إجباري (وهذا بسبب زيادة حظيرة السيارات ، كما أنه ومع تراجع عدد حوادث المرور المتواصلة والتي كانت تكلف مؤسسات التأمين غالبا تطور رقم أعمال سوق التأمينات (حيث أن عدد حوادث المرور تمثل خسارة للمجتمع قبل شركات التأمين).

المطلب الثاني: مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر 2013-2018

البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 وضعت الحكومة البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019 ، الذي حددت قيمته المالية في حدود 21000 مليار دج (262 مليار دولار) ، حيث تم فتح حساب تخصيص في الخزينة رقم 302-143 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ، تتمثل أهداف البرنامج أساسا في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة مقوية للنمو قدرها 7 % ، حيث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- مواصلة جهود التنمية البشرية من أجل تكفل فعال بحاجيات المواطنين، وتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن ، التعليم ، التكوين و الصحة العمومية ، وتوسيع شبكات الماء والكهرباء و الغاز

¹ مصعب بالي، مرجع سبق ذكره، ص132

- تعزيز النشاطات المالية و عصرنة المنظومة المصرفية ، من أجل زيادة تنافسية الاقتصاد وتنويعه ؛
- دعم السكن عن طريق بناء 1.6 مليون وحدة سكنية به .
- تعزيز مكافحة الفساد المالي وتبويض الأموال.
- تطوير الخدمات العمومية و عصرنة الإدارة ومراقبة المستعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على المال العام.
- بعث وتطوير قطاع المناجم و الصناعات التحويلية.
- تحسين مناخ الأعمال وتوفير العقار الصناعي وتعديل قانون ترقية الإستثمار تطوير النشاطات الفلاحية و الريفية المنتجة وتعزيز نشاط الصيد البحري تنظيم الأنشطة والممارسات التجارية وضبطها ومراقبتها.
- مواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المحدث لمناصب العمل.

المطلب الثالث: مداخل قياس مساهمة التأمين في التنمية الاقتصادية

للتأمين دورا فعالا على مستوى اقتصاديات الدول، فمن ناحية يساعد على إعادة تكوين الثروة القومية التي نزلت بها الكوارث و من ناحية أخرى تكوين وتجميع أموال طائلة تستخدم في الاستثمار وتمويل المشاريع الإنتاجية المختلفة، إذ أنه إذا كان قطاعا تابعا فإنه ينمو مع أول زيادة في الدخل القومي الناتج عن عملية النمو الاقتصادي، ثم يدفع معه من ناحية أخرى هذا الدخل إلى الزيادة نتيجة للاستثمارات التي تتعلق باستخدام مدخرات قطاع التأمين، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تكمن القيمة المضافة التأمين في المنتجات التي يقدمها و هناك عدة طرق عدة لقياس أهمية ودور التأمين في الاقتصاد¹

1-الفرع الأول معدل اختراق التأمين ومعدل كثافة التأمين .

اولا.معدل الاختراق:يرتبط نشاط التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي من خلال معدل الاختراق الذي يمثل حاصل قسمة رقم الاعمال الاجمالي لقطاع التأمين خارج الموافقات الدولية على الناتج المحلي الاجمالي

معدل الاختراق= رقم الاعمال الاجمالي لقطاع التأمين خارج الموافقات الدولية/ الناتج المحلي الاجمالي

ثانيا.معدل الكثافة:

وهو مؤشر يعطي فكرة حول قسط التأمين للفرد الواحد، ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة مجموع اقساط التأمين على التعداد الاجمالي للسكان.

¹ يوسف جبالي، دراسة تحليلية لمؤسسات التأمين في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات، ص57

معدل الكثافة = مجموع اقساط التأمين / التعداد الاجمالي للسكان

الفرع الثاني. التعويضات المدفوعة:

أولا. تعريف التعويضات:

هي تلك العملية المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو قيمة الخسارة المستحقة للمؤمن لهم ، وهي التزام ينشأ على شركة التأمين بمجرد قبولها الاكتتاب في خطر ما

ثانيا. أنواع التعويضات:

تنقسم التعويضات إلى نوعين : نقدية و عينية.

1. الأداء النقدي: يتمثل هذا الأسلوب في دفع مبلغ نقدي إلى المؤمن له او المستفيد ، وهو يعد الصورة الغالبة والأكثر شيوعا لتنفيذ المؤمن لالتزامه ، ومبلغ التأمين قد يدفع دفعة واحدة و يسمى رأس المال ، أو يدفع في صورة ريع (ابراد منتظم) .

2. الأداء العيني: في غالب الأحيان يدفع المؤمن للمؤمن له مبلغ التأمين ليقوم باستخدامه دون ادنى رقابة عليه¹ ،

المبحث الثالث: مساهمة التأمين بالتنمية الاقتصادية بالجزائر 2013-2018

على مستوى الاقتصاد الكلي تكمن القيمة المضافة للتأمين في حجم رقم أعمال مؤسسات، الخدمات الفنية المتعلقة بدفع التعويضات، إدارة الاستثمارات والمنتجات المالية ، زيادة حجم التوظيف المباشر وغير المباشر ، ورفع القيمة المضافة في الاقتصاد من خلال دفع رواتب الموظفين وعمولات الوسطاء ، تسديد الضرائب والمصاريف الأخرى . سنحاول القيام بعملية التحليل من اجل تقييم دور وأثر قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني

المطلب الاول: تحليل مساهمة انتاج و تعويضات سوق التأمينات في الجزائر 2013-2018

سنستطرق أولا لمساهمة إنتاج قطاع التأمين والتعويضات التي تدفعها الشركات في رفع الإنتاج الوطني، وفي الحفاظ على الأصول الإنتاجية من خطر التوقف المؤقت أو الدائم للإنتاج أو انخفاضه بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها.

الفرع الأول: معدل اختراق التأمين (مساهمة التأمين في PIB ومعدل الكثافة)

يستخدم عادة مؤشرين أساسيين لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لقطاع التأمين في أي دولة، هما: معدل اختراق التأمين وكثافة التأمين.

اولا. معدل اختراق التأمين:

¹ يوسف جبالي، مرجع سبق ذكره، ص 58

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

نستعرض تحليلا لتطور رقم الاعمال المحقق من قبل مؤسسات التأمين الجزائري اولا ثم دراسة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال 2013-2018

الجدول رقم 3 : تطور رقم الاعمال المحقق من قبل مؤسسات التأمين الجزائري 2011- 2018

الوحدة: مليار دج

2018		2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011		السنوات الفروع
الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	المبلغ	
%20	27679	%20	26527	%21	26875	%21	27413	%21	26586	%23	25759	%25	23163	%24	21147	See
%11	15195	%11	15154	%12	15032	%13	16638	%13	16088	%13	15198	%15	14097	%16	13740	Caar
%18	24126	%17	23128	%17	22615	%17	21160	%16	20192	%16	18114	%17	15502	%17	14637	Caat
%3	3547	%2	2746	%2	2453	%2	2152	%2	2613	%2	2725	%2	2314	%2	1868	Trust alg
%7	10099	%7	9174	%7	9182	%7	9079	%7	8859	%7	7585	%7	6680	%7	6113	Ciar
%3	3849	%3	3629	%3	3627	%3	3594	%3	3943	%4	4057	%4	3595	%4	3203	2a
%7	9499	%8	10761	%5	2000	%8	9964	%10	12002	%9	9720	%9	8376	%9	7900	Cash
%4	5158	%4	4787	%9	3385	%4	4707	%4	4491	%4	4015	%4	3277	%3	2797	Salama ass
%4	5002	%4	4802	%8	3007	%3	4432	%4	4427	%4	4150	%4	3715	%5	3903	Aliance ass
%3	3859	%3	3464	%4	1613	%3	3203	%3	3506	%3	3303	%4	3373	%3	2849	Gam
				%0	0	%0	553	%0	512		397	%0	157	%0	81	Maatec
%10	14025	%10	13012	%0	0	%10	12452	%9	11268	%8	9593	%9	8085	%8	6732	Cnma
%2	2967	%2	3066	%1	267	%2	2496	%2	2491	%1	1211	%0	382	%0	2	Axa dommag e
%2	2603	%2	2441	%0	0	%1	1565	%1	1374	%1	1208	%16	1073	%1	901	Cardaf el.djair
%2	2066	%2	2075	%3	1049	%1	1479	%1	1272	%1	1199	%15	1070	%0	241	Saps
%1	1119	%1	1850	%2	574	%2	2131	%1	1556	%1	1327	%17	1169	%1	561	Tala
		%2	2129	%0	19	%1	1784	%1	1539	%2	1929	%26	1799			Caarama
%1	2046	%2	2469	%0	40	%1	1290	%1	1165	%1	769	%4	251			Axa vie
%1	1413	%1	1434	%3	1083	%1	1358	%1	1109	%1	1131	%14	977			Macir vir
%0	482	%0	504	%0	0	%0	467	%0	512	%1	606	%8	578			Le mutualist e
%100	134734	%100	133685	%100	129561	%100	127899	%100	125505	%100	11399 6	%100	99633	%100	86675	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية للفترة 2018/2011

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

من خلال الجدول نلاحظ تحسن رقم أعمال المؤسسات وذلك بمعدلات متزايدة وبقي الرقم في تصاعد سنوي لكن بوتيرة أقل، حيث تم اعتماد 06 ست مؤسسات جديدة متخصصة في التأمين على الحياة والتأمين الصحي. مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في رقم أعمال المؤسسات ليقارب 100 مليار دج ، وتجاوز هذا الرقم خلال السنتين 2013 و 2014 محققا رقم أعمال وصل إلى 113.9 و 125.5 مليار دج ، بنسب نمو 14 % و 10 % على التوالي .

في سنوات 2015 ، 2016 الى غاية 2018 حقق سوق التأمين أرقاما جيدة بلغت 127.9 و 129.5 و 133.6 مليار دج ، بزيادة قدرها 02 % و 2.34 % . تعد هذه المعدلات الإيجابية هي الأدنى التي تحققتها المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة ، وهو ما يعكس السياق الحالي للاقتصاد الوطني الذي تأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وما نتج عنه من انخفاض في حجم الإيرادات والإنفاق العمومي بشكل عام .

2. مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاختراق) يرتبط نشاط التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي من خلال معدل الاختراق، ويستخدم هذا المؤشر من طرف الباحثين لتحليل مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي .

معدل اختراق التأمين = رقم أعمال قطاع التأمين الإجمالي / الناتج المحلي الإجمالي

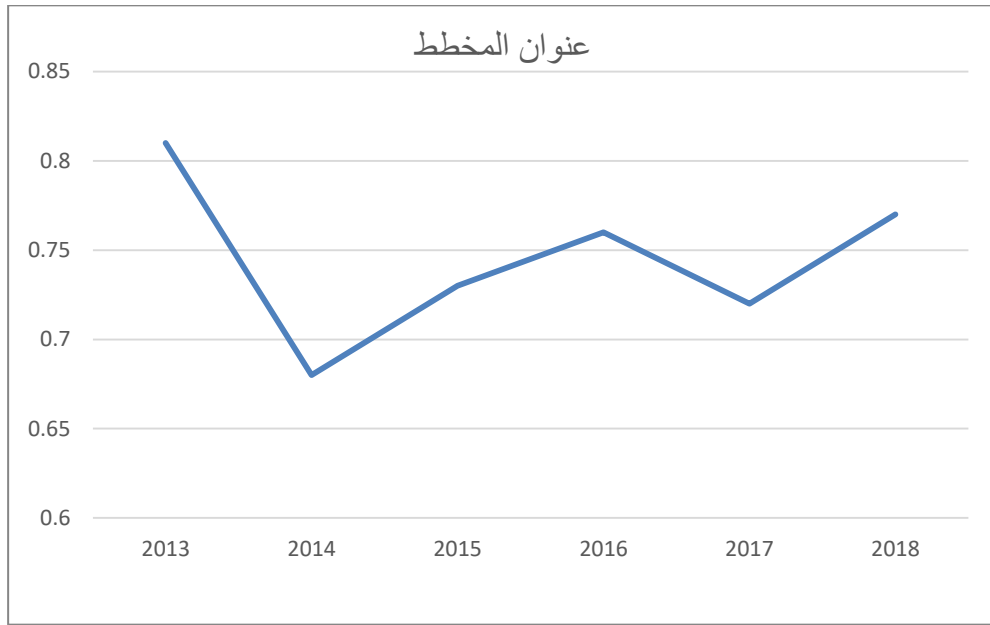
الجدول رقم 4 : تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي 2013-2018

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الاختراق %	0.81	0.68	0.73	0.76	0.72	0.77
الرتبة عالميا	81	82	81	83	81	82

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات 2013-2018

من التأمين الجدول يتضح أن نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، عرفت تذبذبا إذ انتقلت ما بين 0.68 % كأقل معدل تم تسجيله سنة 2014 و 0.81 % سنة 2013 كأحسن رقم يتم تسجيله ، رغم تطور رقم أعمال التأمين خلال هذه الفترة فإن ذلك لم ينعكس على مساهمته في الناتج ، التي بقيت ضعيفة جدا ، ولا ترقى إلى مستوى الطموحات ، حيث لم يصل معدل الاختراق عتبة 01 % ، وهو بعيد عن متوسط المعدل العالمي المقدر ب 07. %

الشكل رقم 2: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي 2013-2018



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الدول السابق

ثانيا. معدل كثافة التأمين:

يعتبر مؤشر كثافة التأمين مقياس لأثر ودور نشاط التأمين في الاقتصاد، حيث يسمح بأخذ فكرة عن الحصة المخصصة من الدخل لاستهلاك التأمين ؛ بمعنى متوسط ما ينفقه كل فرد للحصول على خدمات التأمين ، ويتم حسابه بقسمة مجموع أقساط التأمين على عدد السكان .

$$\text{معدل الكثافة} = \text{مجموع أقساط التأمين} / \text{تعداد السكان}$$

الجدول التالي يوضح تطور معدل كثافة التأمين بالعملة الوطنية خلال الفترة 2013-2018 ، ومعدل الكثافة مقيم بالدولار الأمريكي مع رتبة قطاع التأمين الوطني عالميا حسب معدل الكثافة .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

الجدول رقم 5: يمثل تطور معدل كثافة التأمين للفترة 2013-2018

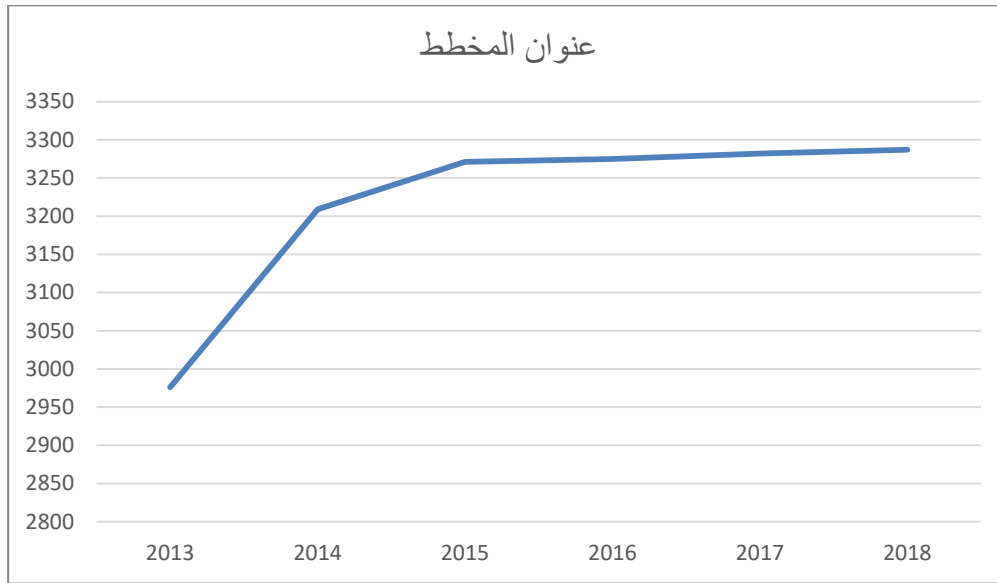
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الكثافة دج	2976	3209	3271	3275	3282	3287
معدل الكثافة \$	36.7	33.8	32.5	29.9	29	29
الرتبة عالميا	81	80	82	82	83	83

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات 2013-2018

حسب الجدول نلاحظ أن معدل كثافة التأمين في تطور مستمر حيث يظهر أن حجم إنفاق الفرد على خدمات التأمين في ارتفاع، حيث كان المعدل سنة 2013 يقدر بمبلغ 2976 دج وارتفع سنة 2016 ليصل 3275 دج ويرتبط معدل كثافة التأمين بعلاقة طردية مع الدخل الفردي ؛ فكلما زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زاد معدل إنفاقه على خدمات التأمين ، وبالتالي زيادة نمو قطاع التأمين . رغم هذه الأرقام المسجلة في الجزائر ، فإن معدل الكثافة يبقى ضعيفا جدا ، حيث لم يتجاوز 37 دولار في أفضل رقم يتم تسجيله وهذا في سنة 2013 ، ليعود للانخفاض خلال السنوات الثلاث الأخيرة ليصل قيمة 30 دولار سنة 2016 ؛ بسبب تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال هذه السنوات حيث فقد الدينار أكثر من 36 % من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة 2013/2016 ؛ نتيجة السياسة النقدية والمالية التي انتهجتها الدولة للتخفيف من آثار أزمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية . يبقى هذا المعدل بعيد عن المستوى العالمي لكثافة التأمين المقدر ب 621 دولار سنة 2016، هذا ما جعل ترتيب الجزائر متأخر جدا، حيث سجلت أحسن ترتيب (الرتبة 80 عالميا) سنة 2011 ، لتراجع خلال باقي السنوات وبقيت تتراوح ما بين الرتبة 81 والرتبة 83 طيلة الفترة 2012/2017 .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

الشكل رقم 3: تطور معدل كثافة التأمين للفترة 2013-2018 الوحدة : دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

الفرع الثاني: تعويضات قطاع التأمين للفترة 2013-2018

سندرس من خلاله تطور حجم التعويضات التي تدفعها شركات التأمين، ومقارنتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال كل سنة للفترة 2013-2018

الجدول رقم 6: تطور حجم تعويضات مؤسسات التأمين خلال الفترة 2013-2018 الوحدة: مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التعويضات	54.059	61.832	71.088	69.562	70.640	69.497

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات.

من خلال الجدول نرى أن حجم التعويضات شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2013-2018 حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2015 بمبلغ 71.08 مليار دج ، لينخفض سنة 2016 لحدود 62.35 مليار دج هذه الأرقام تعكس الدور الذي تلعبه شركات التأمين في تغطية الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات والاقتصاد الوطني ككل ، ومساهمتها في عودة الوحدات الاقتصادية للعمل ومواصلة نشاطاتهم وأعمالهم في أسرع وقت ممكن، كما تعمل على توفير مناخ بيئة عمل ملائمة للمنتجين والمؤسسات تشعرهم بالأمان والثقة ، وتدفعهم للتوسع والاستثمار أكثر في مجال أعمالهم.

مساهمة التعويضات في الناتج المحلي خلال 2013-2018

الجدول رقم 7 : ساهمة تعويضات قطاع التأمين في الناتج المحلي الاجمالي الوحدة: مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التعويضات	54.059	61.832	71.088	69.562	70.640	69497
PIB	16650	17242	16591	17081	18859	191125
النسبة %	0.32	0.35	0.42	0.36	0.36	0.37

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية و المجلس الوطني للتأمينات.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل مساهمة التعويضات لم يتجاوز 01 بالمئة طيلة فترة الدراسة وهذا يعكس ضعف مساهمة تعويضات قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة المشاكل التي يعانيها بسبب التأخر الكبير في تسوية ملفات المتضررين ودفع المستحقات ، حيث فاقت قيمة التعويضات المستحقة الدفع مبلغ التعويضات المدفوعة سنة 2015 لتصل قيمتها أكثر 72.6 مليار دج ، في حين يقدر عدد ملفات التعويضات العالقة والتي تنتظر التسوية بحوالي 5 ملايين ملف ، بعضها يعود لحوالي 10 سنوات (1) أما باقي السنوات فكان المعدل يتراوح في مجال محدود ، ما بين اقل معدل مسجل 0.29 % سنة 2011 وأفضل معدل 0.42 % سنة 2015

المطلب الثاني: تحليل مساهمة سوق التأمينات في الاستثمار و التشغيل 2013-2018

سندرس في هذا المطلب استثمارات مؤسسات التأمين ومساهمتها في رفع معدل الاستثمار الوطني ، بالإضافة إلى دورها في توفير مناصب عمل ، سواء بشكل مباشر بالتوظيف في وكالات التأمين ، أو غير مباشر بالعمل في مجال الوساطة (وكلاء عامون ، سماسرة التأمين) أو خبراء تقييم الخسائر ،

الفرع الأول: استثمارات مؤسسات التأمين

قصد حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها تلجأ الدولة إلى مراقبة نشاط التأمين ، ملزمة مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بأن تسجل في خصوص موازناتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المفتتة والأرصدة التقنية ، حيث تهدف هذه الأرصدة إلى تعزيز قدرة مؤسسة التأمين على الوفاء بالتزاماتها . تقابل هذه الالتزامات في موازنة مؤسسة التأمين بعناصر أصول معادلة لها،

1- قيم الدولة، تضم: سندات الخزينة، ودائع لدي الخزينة والسندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمائها

2- القيم المنقولة الأخرى والسندات السائلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء ، وتضم السندات والالتزامات الصادرة عن مؤسسات التأمين وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر، السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات الحكومية عن مؤسسات التأمين غير المقيمة بالجزائر والسندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

3- الأصول العقارية ، وتشمل : العقارات الميئية والأراضي المملوكة في الجزائر ، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

4- توظيفات أخرى، وتضم : السوق النقدية ، ودائع لدى المتنازين ، ودائع إلى أجل لدى البنوك وأي نوع آخر من التوظيفات بشده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

في سنة 2016 صدر قرار جديد يتعلق بتمثيل الالتزامات المقننة لمؤسسات التأمين و / أو إعادة التأمين والذي يعد بمثابة تعديل القرار رقم 01 المؤرخ في 07 جانفي 2002 المعدل والمتمم للقرار رقم 07 المؤرخ في 02 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها مؤسسات التأمين و أو إعادة التأمين ، والذي حدد النسب على النحو الآتي :

50% على الأقل من قيم الدولة، على أن يكون نصفها مثلاً بقيم متوسطة وطويلة الأجل ، أما الباقي فيمثل بالأصول المقبولة الأخرى.

- لا يمكن أن يتعدى مبلغ التوظيفات في شكل ودائع إلى أجل لدى نفس البنك نسبة 25 % من مبلغ الالتزامات المقننة لمؤسسات التأمين و / أو إعادة التأمين.

- لا يمكن أن تتعدى التوظيفات في عقار مبنى أو أرض مملوكة في الجزائر وغير مقيدتين بحقوق عينية 10 % من مبلغ الالتزامات المقننة لمؤسسات التأمين و / أو إعادة التأمين، دون أن يتجاوز إجمالي الأصول العقارية 40 % من مبلغ الالتزامات المقننة لهذه الشركة

- باستثناء السندات الصادرة عن الدولة أو التي تتمتع بضمانها ، لا يمكن أن تتعدى التوظيفات في السندات الصادرة عن نفس المصدر 05 % من الالتزامات المقننة لمؤسسات التأمين و / أو إعادة التأمين ؛

- لا يمكن أن تتعدى مساهمة مؤسسة التأمين و / أو إعادة التأمين في تمثيل الالتزامات المقننة في الأسهم الاجتماعي لشركة 50 % من مبلغ هذا الأسهم الاجتماعي و 05 % من الالتزامات المقننة لمؤسسات التأمين و / أو إعادة التأمين.

هذه التغييرات جاءت من أجل حماية حقوق المؤمن لهم والحفاظ على قدرة مؤسسات التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاههم. نستعرض استثمارات مؤسسات التأمين في الجدول التالي .

الجدول رقم 8 : يمثل تطور حجم استثمارات قطاع التأمين للفترة 2013-2018 الوحدة : مليون دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيم حكومية	80426	94800	113431	138959	149.981	162166
قيم متداولة	17293	19760	20915	24356	22647	23154
ودائع لأجل	75226	80074	82474	59218	58215	57211
اصول عقارية	27824	29255	35447	42918	43032	43125
المجموع	200770	223888	252267	265450	273875	285656

المصدر: من اعداد الطلبة على تقارير مديرية التأمينات بوزارة المالية 2013-2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن استثمارات مؤسسات التأمين في نمو متواصل طيلة فترة الدراسة ، حيث ارتفع من مبلغ 200 مليار دج سنة 2013 ليصل إلى 273.8 مليار دج سنة 2017. هذه الزيادة مدفوعة بنوعين من التوظيفات هما : قيم الدولة والودائع لأجل اللذين يشكلان ما بين 70-80 % من إجمالي التوظيفات في أغلب السنوات .

بقيت قيم الدولة تستحوذ على الحصة الأكبر من التوظيفات طيلة الفترة ، وهذا بسبب النصوص القانونية التي تلزم مؤسسات التأمين باستثمار نصف توظيفاتها في قيم الدولة ، حيث فاقت 149.9 مليار دج سنة 2018 ، لكن الملاحظ أن نسبتها تتراوح ما بين 40-46 % خلال آخر 05 سنوات .

الفرع الثاني : مساهمة القطاع في الاستثمار الوطني

يساهم التأمين في دعم التنمية الاقتصادية للبلد من خلال استثمارات القطاع ، حيث يتم قياس معدل مساهمة توظيفات شركات التأمين إلى الاستثمار الوطني (المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت لكل سنة . يعبر الاستثمار عن التغير في رصيد رأس المال خلال فترة زمنية محددة ، على ذلك فإن الاستثمار على خلاف رأس المال يمثل تدفقا وليس رصيد قائم ؛ بمعنى أنه حين يقاس رأس المال عند نقطة زمنية محددة فإن الاستثمار يتم قياسه خلال فترة زمنية معينة . يعد التكوين الرأسمالي الثابت المكون الرئيسي للاستثمار في أي كيان اقتصادي ، ويمثل

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادية بالجزائر

هذا العنصر تدفقا يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع ، حيث يشمل الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية كالألات والمعدات إضافة إلى الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية ، من هنا جاءت أهمية اعتماد التكوين الرأسمالي الثابت كأحد المؤشرات التي تعكس مدى نجاح أي اقتصاد في جذب رؤوس الأموال للاستثمار

الجدول رقم 9: يمثل مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار الوطني للفترة 2013-2018 الوحدة : مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
توظيفات التأمين	200.770	223.888	252.267	265.450	273.875	289239
الاستثمار الوطني	5690	6340	7160	7220	7467	7852
معدل المساهمة %	3.52	3.53	3.52	3.67	3.66	3.69

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير مديرية التأمينات و الديوان الوطني للاحصائيات 2013-2018

من الجدول نلاحظ أن مساهمة التأمين في الاستثمار الوطني شهدت تحسنا خلال السنوات الأولى ، حيث بلغت أعلى مستوى لها سنة 2016 بنسبة 3.67 % ؛ وهذا راجع لضعف معدل نمو الاستثمارات الوطنية أكثر منه لنمو توظيفات قطاع التأمين التي شهدت معدلات نمو عادية

الفرع الثالث: مساهمة قطاع التأمين في التشغيل التأمين

خلق فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد . فهو بحاجة دائما إلى المهن المرتبطة بالنشاط مثل : السماسرة ، مستشاري التأمين ، الوكلاء ، المتعهدين والخبراء الاكتواريين، ومع توسع النشاط التأميني في الدولة يزيد الطلب على المهنيين ذوي المهارة العالية ، بالإضافة إلى العمالة شبه الماهرة أو غير الماهرة لتغطية سوق العمل في التأمين. وظهر إلى جانب ذلك أقسام متخصصة للتدريب والتأهيل للعمل بأسواق التأمين. الجدول التالي يظهر حجم العمالة بقطاع التأمين الوطني ، وحجم تكاليف التشغيل التي تصرف عليهم سنويا.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور سوق التأمين في التنمية الاقتصادي بالجزائر

الجدول رقم 10 : يمثل تطور حجم العمالة وتكاليفها في قطاع التأمين للفترة 2013-2018 الوحدة : مليار دج

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال	14116	14860	14855	14902	14991	15110
تكاليف التشغيل	15.32	16.84	16.96	17.06	17.30	10.60

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية 2013-2018

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم العمالة (لا يتم تضمين الموظفين العاملين في شبكات التوزيع غير المباشرة) الوكلاء العاملين للتأمين والسماصرة) ، في ارتفاع مستمر طيلة الفترة ، خصوصا في 2013 ، مما استوجب استحداث شركات جديدة خاصة بهذا الفرع من التأمينات ، وما يتبع ذلك من افتتاح مكاتب وفروع واستحداث مناصب عمل جديدة أيضا ، حيث شهد عدد العمال زيادة خلال فترة الدراسة. أما تكاليف التشغيل (أجور + تكاليف التكوين والتدريب) ، والتي تعبر عن القيمة المضافة التي يقدمها قطاع التأمين، فقد شهدت نموا تصاعديا مستمرا أيضا ، خاصة في الفترة 2013-2016 ، وهذا بسبب مراجعة الحد الأدنى للأجر وسلم الرواتب والأجور خلال تلك الفترة ، لتبلغ أكبر قيمة لها 17 مليار دج + سنة 2016

الجدول رقم 11 : يمثل تطور مساهمة قطاع التأمين في التشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني الوحدة : آلاف.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد العمال	14116	14860	14855	14902	14991	15110
عدد المشتغلين	10822	10886	11023	11172	11358	11560
نسبة المساهمة %	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على تقارير وزارة المالية 2013-2018

من خلال الجدول نرى أن نسبة مساهمة القطاع في التشغيل الوطني كانت ما بين 0.11 و 0.13 % طيلة فترة الدراسة، ولم تتجاوز عتبة 0.13 % في أفضل الأحوال، رغم التطور الحاصل على مستوى حجم العمالة في القطاع إلا أن مساهمته في التشغيل بالاقتصاد الوطني بقيت ضعيفة جدا ، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب والمأمول ، هذه النسب المتدنية جدا تعكس ضعف قطاع التأمين في الجزائر على جميع الأصعدة ، وضعف استقطاب اليد العاملة بجميع أنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية ليس استثناء . كما أن صغر شبكة التوزيع يشكل عقبة أمام رفع مستوى التشغيل أيضا . وتمتلك شركات التأمين شبكة توزيع مكونة من 1133 وكالة تأمين مباشرة و 1128 وكالة تأمين غير مباشرة ، منها 1090 وكيل عام للتأمين (AGA) و 38 وسيط تأمين (28 منهم فقط نشيطين) ، بالإضافة إلى شبكة للتأمين البنكي من 750 فرعا مصرفيا ، مدرجة في اتفاقيات التوزيع التي وقعتها شركات التأمين مع البنوك الجزائرية المختلفة. رغم هذا لا يزال بالإمكان استغلال هذه الشبكات أكثر وتفعيل مساهمتها في رفع نشاط التأمين وتوظيف عمال أكثر من خلال مراجعة قوانين وشروط اعتماد الوسطاء.

المطلب الثالث: معوقات قطاع التأمين في الجزائر وسبل تفعيل دوره التنموي

يوجد مجموعة من العراقيل والمعوقات التي واجهة التأمين المحلي سنختصرها في النقاط التالي¹:

1. ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني خارج المحروقات: من أهم العوامل التي تؤثر على الاكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر استفحال ظاهرة التبعية الريعية التي أسفرت عن عدم تنوع القاعدة الإنتاجية لجهاز العرض أدت إلى تفشي العديد من المشاكل، على غرار ارتفاع المعدلات الفعلية للبطالة (تزعزع منظومة الأجور والرواتب) والتضخم (النفقات والمستويات المعيشية) والفقر (انخفاض مستوى الدخل الفردي).
2. نقص فادح في تكوين الكوادر البشرية وتأهيل الخبرات الفنية: عدم الاستفادة من مئآت الإطارات الجزائرية التي تتخرج سنويا من الجامعات الوطنية، كما أن انعدام سياسات واضحة للاستثمار في رأس المال البشري كأصل فكري أدى إلى لا جودة الخدمات المقدمة.
3. غياب نظام معلومات وطني موحد خاص بالقطاع: فالتضارب في الأرقام والتباين في الإحصائيات المقدمة من مديرية التأمينات زمة لمزاولة عمليات بوزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات يبرز هذا الطرح، كما أن النقص الشديد في البيانات والمعطيات الحديثة اللازمة لمزاولة عمليات التأمين حيث لا يتم استيفائها بصورة صحيحة ومنتظمة في السوق الجزائري والتي تعيق في تسهيل مأمورية صناع القرار على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية

¹ بالي مصعب وصديقي مسعود، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطن، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016، ص 32-33.

4. غياب الفضاءات المالية وقصور مجالات الاستثمار: لا تلعب بورصة القيم المنقولة في الجزائر دورها كوعاء لتعبئة السيولة المالية كما هو الشأن في الدول المتطورة أو حتى المجاورة كتونس والمغرب، توظف فيها شركات التأمين مدخرات واشتراكات زبائنها المتعاقدين معها كأسهم في البورصة والبنوك، كما يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين تخصيص نسبة 50% من مداخيل وفوائض الشركة في سندات الخزينة العمومية.
5. الدعم والحماية الحكومية وغياب الصرامة في تطبيق القوانين: تفشي ثقافة الاتكال والاعتماد على الدولة لدى المواطن الجزائري رغم صدور الأوامر والمراسيم التي تجبر العائلات على التأمين ضد الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية بعد فيضانات 2001 وزلزال بومرداس 2003 (بمقتضى الأمر رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا).
6. عدم نجاعة الجهات الرقابية في إرساء مناخ استثمار وفق مبادئ الحوكمة: عدم تبوء واحتلال الجزائر لمراتب متقدمة ضمن سوق التأمين الدولي قاريا وإقليميا يعزى حتما إلى وجود خلل وثغرات في مهام الجهات الوصية وأجهزة الإشراف والضبط والتأطير والتنظيم الفني للقطاع (المجلس الوطني للتأمينات، لجنة الإشراف على التأمينات، الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، صندوق ضمان السيارات، صندوق ضمان المستأمنين)، حيث لا تقوم بدورها في تثبيت أسس ودعائم الحوكمة، وتوفير جو ديناميكي وسليم للتنافس بين العارضين.
7. العامل الديني: يركز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته.
8. العامل الجبائي: تخضع حاليا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (*TVA*) بنسبة 17% ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم، في حين يخضع المؤمن إلى الضريبة على الأرباح (*IBS*) بنسبة 25% ويتحمل المؤمن له أيضا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع، فبالنسبة لفرع السيارات: يساهم بنسبة 3% في الصندوق الخاص للتعويضات (*FSI*) أما فرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (*FGCA*) وفيما يخص الفروع الأخرى ماعدا تأمين السيارات، تأمينات الحياة والتأمينات الفلاحية فيساهم بـ 1% لصالح "صندوق ضمان الكوارث الطبيعية" (*FCN*) إضافة إلى ذلك يتحمل المؤمن له في كل عقد تأمين حقوق الطوابع.
9. ضعف الوعي التأميني: يعد ضعف الوعي التأميني أحد أهم معوقات صناعة التأمين في الجزائر، ويعرف الوعي التأميني: "بأنه إدراك الفرد للأخطار التي يتعرض لها في حياته وحاجته للحماية التأمينية التي توفرها شركات التأمين من خلال ما تقدمه من منتجات لتغطية الخسائر التي يتعرض لها في أمواله ممتلكاته وحياته".

حيث أن الحماية التي كانت تقدمها الدولة للأفراد في السابق بحكم أن الاقتصاد كان اقتصاد اشتراكي، مما ولد لدى الأفراد ثقافة الاعتماد على الدولة وعدم الاحتياط.

10. طول مدة تسوية المتضررين: إذ يعتبر التعويض في عقد التأمين من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم، وبالتالي فإن التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتزعج ثقتهم في نشاط التأمين. وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين.

11. ضعف القدرات الفنية في إدارة الأخطار والاستثمار: ويتمثل ذلك في نقص المختصين وضعف التواصل مع الجهات العالمية للتعرف على أحدث طرق إدارة الأخطار واستثمار الأقساط المكتتبة وتسويق منتجات جديدة حسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حيث تعرفنا على المسار لا تنموي الذي شهدته الجزائر و الدور الفعال الذي لعبته مؤسسات التأمين في ذلك وتحلى هذا من خلال تنظيمها لسوق التأمين من خلال الشركات العاملة للمؤسسات و التي شهدت نموا و زيادة بعد فتح المجال امام الخواص و الشركات الاجنبية لدخول سوق التأمين الجزائرية كما حاولنا في هذا الفصل توضيح اهم مداخل قياس مساهمة مؤسسات التأمين في نمو اقتصاديات الدول بالاضافة الى دور التأمينات الفعال في زيادة معدلات التوظيف و الاستثمار و زيادة حجم القيمة المضافة التي يخلقها في الاقتصاد بالنسبة للدولة كل هذا من شأنه الزيادة في عملية التنمية للدولة ثم عرجنا حول اهم معوقات قطاع التأمين في الجزائر مع اعطاء اهم الحلول.

الختام العامة

الخاتمة العامة

بعد القيام بدراستنا هذه محاولين الإجابة عن التساؤلات السابقة في المقدمة والتي كانت تشغلنا ،توصلنا إلى أن التأمين فكرة قديمة من حيث التفكير فيه، و حديث من حيث التعامل معه، كما تمكنا من استخلاص تعريف شامل للتأمين.

فالتأمين لابد من الخضوع له حتى يكون درعا واقيا أو مخففا للأخطار و الأعباء المختلفة التي تصيب المؤمن له أثناء القيام بنشاطه سواء كانت بفعل الشخص نفسه أو بتقصير منه و اهماله أو بفعل الغير فالتأمين واقع عملي لابد من الخضوع له ، وقد أكد المشرع على لزوميته حفاظا على الفرد و ممتلكاته التي تكون دائما معرضة للأخطار أو التلف.

لقد تميزت شركات التأمين منذ نشأتها بأنها ذلك النشاط المستمر و المتغير اذ أن هناك اعراف و تقاليد تكونت بمرور الزمن ، و أثبتت شركات التأمين القدرة على مواكبة التطور في بيئة الأعمال بفعل عوامل اقتصادية و اجتماعية.

و تقدم شركات التأمين مساهمة كبيرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال مساهمتها مع الدولة في خططها التنموية و سد الثغرات في هذا المجال،ولكي تؤدي هذا الدور الرائد في اقتصاديات الدول فان عليها الاستمرار في تعظيم نموها بشكل يمكنها من الصعود، و ذلك من خلال التطور و التحسين المستمر في العمليات التأمينية و المخاطر التي تؤمن ضدها.

من خلال هذه الدراسة والتي تناولت الإشكالية و التي تمحورت حول إلى أي مدى يساهم التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و ذلك بالتطرق للتأمين من الناحية النظرية إضافة إلى الخدمة المقدمة في شركات التأمين و المؤشرات الاقتصادية .

وحققت الشركات العمومية للتأمين نسبة أكبر من الشركات الخاصة ان تراجع نتائج شركات التأمين إلى عاملين أساسيين و خاصة بالنسبة للتأمين على السيارات و المخاطر المتعددة، إلى انخفاض المنح الخاصة على السيارات والتي تعتبر أقل مقارنة بالمنح المطبقة في الدول المجاورة .

و بخصوص التأمين عن الحوادث و المخاطر المعتمدة ، فان التقييم السلبي و الصريح الخاطئ للممتلكات يجعل النتائج المحققة ضعيفة مقارنة بما هو موجود.

نتائج الدراسة :

من الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

- يعتبر التأمين أداة فعالة في تقليل أثر الأضرار التي تصيب الفرد حيث ينقل عبء الخطر إلى عاتق شركات التأمين و الذي يكون في شكل تعويض نقدي أو عيني بدفعة المؤمن مقابل التزام المؤمن له بسداد تكلفة التأمين المتفق عليه في العقد.
- ان لشركات التأمين دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال المساهمة في تمويل و توفير الاحتياجات المالية لمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- الوضع المادي للأفراد الذي يلعب دورا مهما في زيادة أو انخفاض الوعي التأميني .
- عدم ثقة الأفراد بشركات التأمين.
- هناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التأمين و التطور الاقتصادي العام في مختلف بلدان العالم و يظهر ذلك بوضوح في الدول الصناعية الكبرى حيث التطور الإيجابي الكبير في الاقتصاد متوافقا مع التطور التأميني، كذلك في معظم الدول الافريقية و الآسيوية حيث يضعف النمو الاقتصادي و التأميني بشكل متواز.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** التي تقوم على أن " التأمين خدمة آجلة تهدف إلى تقديم الأمان تقوم بتنظيمه شركات التأمين و هي شركات مالية، حيث تم اثبات صحة هذه الفرضية كون التأمين في حقيقته خدمة مستقبلية غير منظورة، تتمثل في التزام المؤمن و يقصد به شركة التأمين المصدرة للعقد بسداد المطالبات أو التعويضات للمستفيد من العقد عند تحقق الخطر المؤمن ضده ، وذلك مقابل التزام المؤمن له وهو الشخص صاحب العقد بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها ، وبهذا يؤدي التأمين دورا حيويا و هاما في حياة الفرد و المجتمع و الدولة و ذلك من خلال تحمل الأخطار العرضين لها ، ثم تجميع المدخرات وتوجيهها لخدمة الفرد والاقتصاد القومي والتأمين على هذا النحو قائم على الوعود من قبل طرفي العقد، وتعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية كونها تتلقى الأموال من المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، شأها في ذلك شأن البنوك التجارية و صناديق الاستثمار .
- **الفرضية الثانية:** إن التأمين هو عملية يحصل بمقتضاها احد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط ، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن ، بمقتضاه يدفع هذا الأخير

أداء معنى عند تحقق خطر معنى، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوتين الإحصاء. ومنه فالتأمين ليس فقط عقد بين طرفين يحدد حقوقا والتزامات كل منهما، بل هو أيضا علاقة تعاوانية بين هذين الطرفين بحيث تقوم شركة التأمين بإدارة وتنظيم هذه العلاقة، وذلك من خلال تجميع المخاطر المتشابهة في الطبقة والنوعية وإجراء المقاصة بينها، وبهذا ننفي الفرضية التي تقول بان التأمين هو عقد يترتب عليه حقوق التزامات.

- **الفرضية الثالثة:** إن لشركات التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها، ومن أهمها انه يكفل الأمان للمؤمن له ويخلق له جوا من الراحة والطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له، وزيادة كفاءته الإنتاجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما يساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية كما له أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، كذلك نجد شركات التأمين أسئ استعماله بإدخاله كقناة لعمليات غير مشروعة "

إذا نظرنا إلى واقع التأمين في الجزائر يمكننا القول انه رغم ايجابيه وكثرة الإجراءات والتشريعات المتخذة إداريا، إلا انه يبقى بعيدا كل البعد عن مستويات التعامل العالمي، واقتصر التأمين في الجزائر على التأمين الإجباري وتم إهمال وتهميش الأنواع الأخرى، وكذلك ما تزال صياغة التأمين تفتقر إلى مفاهيم، والواضح أن المشكلة ليست مشكلة تشريعات وان كانت مع كثرتها وتنوعها تعاني من بعض النقائص إلا أن يبت القصيد هو الثقة غير المتبادلة بين شركات التأمين والأفراد، حيث أن الزبون أو المتعامل مع شركات التأمين عموما لا يذهب إلى شركة التأمين إلا إذا كان مجبرا على ذلك، والدليل أن التأمين على السيارات (الذي هو إجباري) ومقارنة مع التأمين على الحياة (الذي هو اختياري) فان هناك قىاس مع الفارق من حيث عدد المؤمنين أو من حيث القيمة النقدية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى شركات التأمين العاملة في الجزائر التي لم تكسب ثقة المواطن الجزائري، إما لغلاء منتجاتها او لعدم قدرتها على كسب عملائها، ويبقى على المنافسة الداخلية والخارجية التي أقرتها العديد من التشريعات والقوانين لترجع الثقة المفقودة للزبون من جهة، وان تعمل على خفض منتجاتها من جهة أخرى.

التوصيات:

انطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، فإننا نوصي بما يلي:

- تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية في مجال التأمين: من خلال فتح تخصصات جديدة في مجال التأمين في مختلف الجامعات الجزائرية وانشاء معاهد علىا للتأمين .
- تطوير أساليب الإشهار والتسويق: من خلال قيام شركات التأمين بحملات إعلامية وتوعوية الأفراد بأهمية التأمين في حياتهم.
- تشجيع الدولة للمواطنين على التأمين وتحفيز شركات التأمين على الاستثمار .
- -تحسين المؤسسات الجزائرية التأمينية التي تفتقد لوسائل التسويق الكفاء - . ضرورة وضع خطة واضحة وسليمة للاعتماد علىها أثناء ممارسة النشاط لان شركة التأمين في وضعها للميزانية التقديرية يجب أن تعتمد إستراتيجية منطقية .
- ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بالتأمين على أموالها وممتلكاتها، على أساس القيمة الكاملة والحقيقية لهذه العناصر وصولا إلى تحديد مبلغ التأمين الكافل والضامن لتغطية كل الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر وذلك عن طريق التعويض الكامل وبالطريقة التي تعيد للمؤسسة ممتلكاتها إلى الحالة نفسها، التي كانت علىها قبل وقوع الحادث المؤمن ضده.

آفاق الدراسة:

في ظل التأكد من أهمية التأمين لكونه يعد من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم ، و يواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى و يساهم في دعمها و المحافظة على استقرارها .

ونجد انه بالرغم من المنافسة القوية الناتجة عن ظهور عدد لا بأس به من مؤسسات التأمين الوطنية سواء كانت خاصة أو عامة نجد أن التأمين لم يصل إلى المستوى المطلوب.

لذلك نسعى أن تكون دراستنا عبارة عن تمهيد لدراسات أخرى تكون أكثر اتساعا و شمولاً في معالجة الشركات التأمينية، للتعريف على وضعيتها من جهة ، وعلى مشاركتها في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

قائمة المراجع

أولا. الكتب:

1. ابراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006،
2. أحمد شكري الحكيم. التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية.
3. حديدي معراج مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري؛
4. الدكتور حميل صالح، التأمينات البرية الإلزامية وجزاء الإخلال بها على ضوء الأمر رقم 95-07 ،
5. محمد جودت ناصر أساسيات التأمين. مفهوما النظري و التطبيقي
6. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الدولية الاقتصادية

ثانيا. المحاضرات:

1. الدكتور نبيل غنيم، محاضرة حول: مبادئ التأمين الدولي، 2007

ثالثا. الرسائل العلمية:

1. مصعب بالي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية و بنوك و تأمينات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2017-2018
2. طابعية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-1- 2013-2014
3. عطالله حدة، دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: ادارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013-2014
4. ملاحسو بلال أثر التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2010 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد مالي جامعة الحاج لخضر -باتنة- 2015
5. أقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1992-1998، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص: النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2000-2001
6. يوسف جبالي، دراسة تحليلية لمؤسسات التأمين في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد وتسيير المؤسسات
7. ممدوح حمزة أحمد، مبادئ التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

ثالثا. المقالات و المداخلات العلمية:

- بالي مصعب وصديقي مسعود، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطن، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية

رابعا. المراسيم و القوانين:

لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 يتعلق بالتأمينات، الجزائر 1995

المراجع باللغة الاجنبية:

- Mohammed Boudjellal , Les assurances dans un système islamique , Revue des Sciences Économiques et de Gestion , Faculté des sciences économiques et de gestion , Université Ferhat Abbas , Sétif , N°0 5 , 2005 .
- Ministère des finance.algérie.2013-2018
- Conseil national des assurances.algérie.2013-2018.

قائمة مواقع الانترنت:

1. الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية التأمين. www.saa.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021
2. الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين اعادة التأمين. www.caar.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021
3. الموقع الإلكتروني للشركة تأمين المحروقات. www.cash.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021
4. الموقع الإلكتروني لشركة تراست الجزائر لتأمين اعادة التأمين www.trust-assurances.dz ، تاريخ الاطلاع : 24-04-2021
5. الموقع الإلكتروني للجزائرية للتأمينات www.2a.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
6. الموقع الإلكتروني للشركة الدولية للتأمين و اعادة التأمين www.laciar.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
7. الموقع الإلكتروني لشركة اليانس للتأمين www.allianceassurance.com.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
8. الموقع الإلكتروني للشركة العامة المتوسطة www.gam.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
9. الموقع الإلكتروني لشركة سلامة للتأمينات الجزائرية www.salama-assurance.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
10. الموقع الإلكتروني لشركة التأمين و الاحتياط www.amana.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
11. الموقع الإلكتروني لشركة التأمين على الحياة www.tala-assurance.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
12. الموقع الإلكتروني لشركة كرامة للتأمينات www.carama.dz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
13. الموقع الإلكتروني لشركة مصير للحياة www.macirviedz تاريخ الاطلاع 24-04-2021
14. الموقع الإلكتروني للتعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة WWW.MAATES.DZ تاريخ الاطلاع 24-04-2021
15. الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي WWW.CNMA.DZ تاريخ الاطلاع 24-04-2021
16. الموقع الإلكتروني للشركة المركزية لاعادة التأمين WWW.CCRDZ.COM تاريخ الاطلاع 24-04-2021